

انضم اثنائي من نقريه الانجلى الماركسيه لظفر العمل الشيوعى فى  
أرض النظام السياسى فى ظلها الانجلى

# الحرية

## الكلمة الاخيرة

### برنامج التغيير الديمقراطي في خطواته الأولى



هكذا فى الأصل

## اتفاقية السكادانت اللاوطنية

حساب اقتصاده وسيادته وحرمة أرضه ومستقبله !  
نأذا برده فعل هذا اليمين المتأخر الفاشى من نمط واحد : اليسار يكر  
« معزوفته التقليدية » (الاب الدويهي اليسار اصدر بيان « استقراريا »  
(النائب البر مخير ) ، على الرغم من شبه الاجماع حول ما تميز به  
البرنامج من لغة علمية وبعد عن الكليشيهات والاثارة . والنتيجة  
المنطقية ، ان البرنامج واجهته اصلاحية لنوابيا « شريرة » ، هي  
نوابيا الوصول الى السلطة ( حزب الكتائب ) . وكان حزب الشيخ يار  
يطرح الجثث من أبناء الشعبين اللبناني والفلسطيني ، يمينه ويسارا  
في سبيل سواد عيون « اليمين والاستقرار » . او انه اسس حزبه  
ارعاية مجاريات كرة القدم واحتفالات عيد الزهور في بكيا !!  
ان رفض مجرد البحث في اي اصلاح — بعد مجابهات ثلاث اعرفت  
بالدم « صيغة التعاضد » المثالية في العالم ، التي يطلب الكتائبون لى  
الحدث عنها — هو جوهر الموقف الكتائبي من كل الحوارات والسجلات  
الراهنه بين مختلف القوى السياسية في البلاد . ومهما ظهر من تخطيط  
مواقف الكتائب على امتداد الاسابيع الاخيرة ، فانها هو مجرد تكرار لائق  
اليمين الفاشى اياه . ويكاد هذا القطع يعبر بوضوح عن حلم « توازن  
الربح المسلح » الذي يطمحون اليه تجميدا للأوضاع ليس الا :

« حيثما يكون هناك أكثرية وأقلية ، تكون الاكثريه  
طافيه .. واقصى ما تستطيع تقديمه للأقلية هو  
« التسليم » . والتسليم لا يؤمن الحرية كلها . لأن  
الحرية تؤخذ ولا تعطى .  
قياسا على هذه الحقيقة الأساسية ، فتمساح الاكثريه  
هو ظلم ايضا ، لما فيه من احساس من قبل القوى  
بقوته ، ومن قبل الضعيف بضعفه . مهما تنازلت الاكثريه  
وتساهلت وتساهلت !! فالتفاني ملازم لها .. طفلان  
العدد .. طفلان الحضارة .. طفلان الفكر .. والارادة  
والطموح والامل .. طفلان في شتى نواحي الحياة » .  
( حصاد الايام ، « العمل » في ٨ آب )

ولما كان هذا الجدل للأقلية والاكثريه « حقيقة انسانية » ، فلا  
بد ، إذن ، لـ « الأقلية » من ان تتمسك بكل شيء بمنعها للطفان .  
باسم هكذا « قوانين للحياة » — تذكر قبل اي شيء آخر بالخطر  
الصهيوني — تجري التعبئة والحشد وراء الحل الفاشى المستبر ، الذي  
يكرر مازقه ، ليس الا .

#### برنامج ينفذ بالسواعد المفاضة

في خضم مشاريع الصلحوات المشاورية ، المتعثرة أكثر فالتكر ،  
و « الحوارات » التي تجمع هامشين وتخرج بقرارات أكثر هامشية ، وتجاه  
تقليد « المثوريين » ، وفي وجه يمين مائتي يلوك ويجتر مازقه القاتل ،  
يزور برنامج التغيير الديمقراطي نقطة فضيلة في الحياة السياسية اللبنانية ،  
وبرنامج الخلاص الوطني للشعب اللبناني بأسره ، لانه مصاغ من موقع  
أكثريه قلته الاجتماعية وفي سبيل مصلحة تطوره العام .  
وفي الوقت الذي يخطو فيه هذا البرنامج خطوات جديدة لاستعادة  
الاتفاق بالذين صنعوه — بالمخاض الشعبية المحرومة والكلحة التي  
يشكل كثافتها ولايتها وتضحياتها وتطلعاتها — نكتلنا نكة بانه سيفلح  
عندما الاستحقاق الكسيرة ، وانها ستحوكه الى سلاح جبار في يدنا  
يضاهي الى سائر أسلحتها ، على طريق نسلها من أجل التنفيذ  
المرطبي .

بعد أقل من اسبوع على صدوره ، خطا برنامج التغيير الديمقراطي  
خطواته الأولى بنجاح في حياة الجماهير اللبنانية . بمتنح الطريق  
مام تطور لبنان الوطني والديمقراطي وفي الوقت الذي تناهب فيه الاحزاب  
القوى الوطنية والتقدمية لتنظيم اوسع حملة شعبية لشرح هذا  
برنامج . وحشد اوسع الجماهير حوله . والشروع في النضال العملي  
غرض تنفيذه . يجدر بنا ان نقفاهم بخلاف ردود الفعل التي اثارها  
علان البرنامج في الحياة السياسية .

وأول ما تؤكد زردو الفعل هذه ان زمن تجاهل الحركة الشعبية  
واحزابها قد ولى . ومعه ولى زمن المراهنة على الخلافات في صفوفها ،  
يشهد على ذلك اضطرار القسم الأكبر من السياسة التقليدية الى  
المبادرة لتحديد موقفهم من البرنامج ، ولو في حدود الحديث عن « أهمية »  
البرنامج رغم التحفظات عليه .

وهذا ، ان دل على شيء ، فعلى ان مثل هذا البرنامج — الذي يرتكز  
الى اوضح رؤيا للوضع اللبناني ، وادق تحليل لازماته ، واثق ارتباط  
بواقعه ويتطلعات جماهيره لا يسمه الا ان يقتحم « السياسة التقليدية » ،  
ولو عنوة ، لتثبت فراغ حجة هؤلاء التقليديين من اية رؤية واضحة لما  
يجري في البلد ومن أي حلول ...

ومن المثلث للنظر نوع ردود الفعل لدى بعض اوساط اليمين الليبرالي .  
□ بيار اده ، في « الأوربان سلوجور » ، عبر عن حدود وعسن  
تخفيف تلك الأحداث الليبرالية داخل الرجوازية .. « البرنامج جدير  
بالدراسة المهمة ، لولا تناقضاته . وأبرز هذه « التناقضات » الدعوة  
الى جمعية تأسيسية .. » هذا مسأله بيار اده ، وهو ، اذ يلجس الى  
مدى تضرر بعض الزعماء التقليديين من اعتماد لبنان دائرة واحدة ، لا  
يلت ان يتبنى هذه الصيغة ومعهما التمثيل النسبي ، دون إلغاء الطائفة .  
واذا كان بيار اده يختم افتتاحيته محذرا من ان « لبنان ليس التشيلي  
ولا البرتغال » . فانه لا يزال ، مع غيره من اصحاب اصوات الإصلاح  
والليبرالية داخل الرجوازية — أمام السؤال الكبير نفسه : هل هناك  
طريق بعيد للكتاتورية الفاشية ولخطر الحرب الأهلية غير الطريق  
الذي يرسمه برنامج التغيير الديمقراطي للاحزاب ؟

□ في الآونة الأخيرة ، اخذت مساجلة « الحوادث » بعد من المقالات  
دلت على استيعاب لازمة النظام السياسية ، وانتهت الى مشروع خلف  
للقوى المنحجة في البلد ( وتحديدا العمال والصناعيون ) في سبيل  
اصلاح النظام السياسي وضرب مواقع الاتعاط السياسي . ولكن ،  
عندما جاء الرد « بالايجاب » — في برنامج قدمه ممثلو العمال وسائر  
كادحي البلد — انكبش « اليمين الذكي » نحو رواية خرافية لكيفية  
صياغة الاحزاب لبرنامجها ، يتكرر خلالها وهبة بين « ممثلين »  
و « منطرين » ، و « دعاة تفسير جذري » و « دعاة اصلاح » ..  
وهذا يعني ان الاصوات « الذكية » و « الاصلاحية » و « الليبرالية »  
لا تزال موزعة بين تمسكها بضرورة التغيير وبين خوفها من قوى التغيير ،  
حتى اشعار آخر !!

#### اليمين الفاشي يكرر مازقه

لم يكن صدفة ان يصدر برنامج الاحزاب في اليوم ذاته الذي صدر فيه  
تصريح للشيخ بيار الجليل يعلن تمسك حزبه بالمستور والميثاق  
والمؤسسات ، مؤكدا ان اثار موضوع الاصلاح في النظام السياسي هو  
« لعب بالنار » ليس الا ! بهذا التصريح ، كرز اليمين الفاشي  
موقفه العملي من الازمة الراهنه سنوات التشبث بكل ما هو متجزئ  
وعن ومتأخر في النظام القائم ، ولو على جثث آلاف اللبنانيين ، وعلى

رحلة

«مقل اختصار» جريد  
ليبيشيا الحبرين الطائفي

أختر حزب الاحرار والكتلة بدينة  
رحلة هذه المرة لمرحلة الاستفزاز في  
البقاع محاولين فك العزلة الخائفة  
التي تحيط بهم بيمونة اقطاب الاقطاع  
السياسي .

ورغم خطورة الاستفزازات التي  
قايت بها القوى الفاشية غان الاحزاب  
والقوى التقدمية والقائمة ما زالت  
تلزم بسياسة ضبط النفس . فني  
الاجتماع الذي عقده ممثلو القوى  
الوطنية مع محافظ البقاع بالوكالة  
هنري لحدود ومدير مسلم فني الأمن  
الداخلي حملت الاحزاب السلطة  
وسؤولة ما حدث عندما رفضت  
المحلب « التجمع الرضي » الذي عمل  
كأب والاحرار تحت اسمه واطلقت  
سراج المهين بقتل السوري ماجد  
بردقان ضحية حادث وادي العرايش .  
وطالبت الاحزاب المحافظة انضام  
الخطوات التالية لانهاء الوضع المأزوم :  
- ازالة المظاهر المسلحة وايضا  
عمليات القصف واخلاء المراكز المسلحة  
في شمال القصد الموزاء والقتال  
الشرعة على سعدنايل والكر وكوش  
الاسرام .

- اعتقال المتهم بقتل ماجد بردقان  
المدعو روكز القاصوف ومن يلبست  
اشترائه فيها .  
- نقل القريب يوسف مسلم آخر  
فصيلة رحلة باعتباره طرفا نظرا  
لتساعله مع المجرمين .  
وكانت الاستفزازات قد بدأت اثر  
مظاهرات مسلحة قامت بها الاحرار  
والكتائب وهاجبت فيها السراي  
مطالبة باطلاق سراح المعتقلين في قتل  
بردقان ، وغلا رفضت السلطة  
واطلقت سراهم الا ان الاستفزازات  
لم تتوقف . فقد تجددت الاشتباكات في  
رحلة في السامرة الثانية والنصف  
من صباح الخميس فندموا دوت  
اصوات الانفجارات التي استهدفت  
بعض مناجر المواطنين . كما جرت  
الشتباكات بين حواري الامراء والحسي  
القوقاني . وكان الفاشيون قد بدأوا  
اطلاق الرصاص على السيارات والمارة  
مما أدى الى سقوط ٧ قتلى و ١٥  
جرحا . وقامت عناصر كتلة بدينة  
بمركزة في احد الحواجز فتمتسكوا  
قل شيئا بالعرض لاهدي سيارات  
لجنة شؤون الجرحى التابعة للسلال  
الاحمر حيث كانت تقل عددا من

المسؤولين الذين كانوا في طريقهم  
الى المستشفى لزيارة جرحى العدوان  
الصهيوني على حام . وقد انزل  
الكتالبيين من السيارة الامام رشدي  
وصطفى واطلقوا عليه النار مما أدى  
الى استشهاده والقتل جنته على  
احدى القتلى .  
والسؤال الذي يطرحه المواطنون :  
اين هي مدافع وزير الداخلية التي  
اعلن من عزمه على استعمالها للرد  
على كل لوصاصة ، واين هي الاجراءات  
الاستثنائية القاضية باستعمال القوة  
مع كل من لا يخضع للقانون ، او كما  
يصف محافظ البقاع بالوكالة هنري  
لحدود قائلا : ما جرى هو غرامة صيف  
لكنها امطرت ديا !



هل يكون مصر  
فضيحة المرفأ  
مثل سابقتها ؟

المعلومات المتسربة حول التحقيق  
الذي بدأ الاسبوع الماضي في فضائح  
المرفأ التي فاحت رحتها طول اسبوعين  
ترجع ان يتم لفظة التحقيق بعد ان  
وصل الى مرحلة مثيرة مؤهلة لان  
تكشف الرؤوس الكبيرة التي نفذ  
وراء عمليات قبض القوة من البواخر  
لقاء عمليات تفريغها .  
وكانت فضائح المرفأ التي تحركت  
التباينة العامة مؤخرًا للتحقيق فيها  
قد أدت الى الحاق خسائر فادحة  
تجاوزت الخسارية مليون ليرة .  
تصنف بالمرفأ نتيجة القوضي الفاضلة  
فيه يسبب تشابك الصلاحيات بين  
دولة المرفأ ( الشركة ) والدولة  
البلدانية ودولة القضايات الذين  
يقومون اقطاب الاقطاع السياسي في  
الاصطبة وزوغوا . وقد أدت هذه  
العائلة الى نظام ازمة الانقسام في  
المرفأ مما دفع بشركات الشحن المتجهة  
الى بيروت لزيادة رسوم الشحن على  
البضائع بنسبة ١١٠ بالمائة خلال مابين  
نقطه . كما ان بعض الشركات قد  
فضلت الانتقال من مرفأ بيروت بسبب  
الانقسام الى المرفأ الجديدة في  
القطنة . وقد تم هذا في الوقت الذي  
تصانف فيه كاتلة المرفأ اللبنانية  
الآخرى في جبل وطرابلس وصيدا  
وصور من ازمة تراغ .

وكان التجار والشركة قد تبادلوا  
التهامات حول المسؤول عن ازمة  
الانقسام ، فبينما قال الجيسار ان  
الشركة لا تهم الا اجني الارباح دون  
النظر الى ضرورة تطوير المرفأ وتحديث  
تجهيزاته كانت الشركة ترد التهامات  
الى المسؤولين الذين كانوا في طريقهم  
الى المستشفى لزيارة جرحى العدوان  
الصهيوني على حام . وقد انزل  
الكتالبيين من السيارة الامام رشدي  
وصطفى واطلقوا عليه النار مما أدى  
الى استشهاده والقتل جنته على  
احدى القتلى .  
والسؤال الذي يطرحه المواطنون :  
اين هي مدافع وزير الداخلية التي  
اعلن من عزمه على استعمالها للرد  
على كل لوصاصة ، واين هي الاجراءات  
الاستثنائية القاضية باستعمال القوة  
مع كل من لا يخضع للقانون ، او كما  
يصف محافظ البقاع بالوكالة هنري  
لحدود قائلا : ما جرى هو غرامة صيف  
لكنها امطرت ديا !

عمال « كونداس »  
وارباح صفقات الأسلحة !

من المتوقع ان يصل الى بيروت  
ناشر السلاح الكبير عدنان الخاشقي  
صاحب ممل « كونداس » للفرش  
لبت في الاضراب العمالي اللبناني في  
بؤسسه منذ شهرين .

وكان عمال مصنع كونداس ( ١٠٠  
عاملا ) قد اعتلوا اضرابا مفتوحا بعد  
ان فشلت الوساطة التي جرت في  
وزارة العمل وحضرها ممثلون من  
العمال ووكلاء الشركة . وباتى اضراب  
عمال مصنع كونداس ، المسخر يذ  
بطلع الاسبوع الماضي ، ردا على  
سياسة تجاهل مطالبهم المعادلة .  
فبعد شهرين اعلن العمال اضرابا  
معلقوه بعد ان بدأت وساطة رسمية ،  
الا ان وكلاء اعمال السيد خاشقي  
أصروا على عدم تلقيه هذه المطالبات  
مما دفع بالعمال للعودة الى الاضراب .  
وطالب العمال بما يلي :  
رفع الاجرة السنوية من ١٥ الى  
٢٢ يوما ، ومنح العمال التفسير  
الثالث عشر وجعل الاجرات الرئيسية  
١٢ يوما مدفوعة الاجر ، والتسج  
الدرسية ، واعطاء العمال في اسم  
شيلا !

للجار بالتور انهم هم سبب الازمة  
باعتبار انهم يفضلون ابقاء بضائعهم  
في العنابر بسبب نقص تكاليف تخزينها  
عن استنجاز المسودعات في العاصمة  
ثم ان الشركة تهم للتجسس بتكيس  
بضائعهم في المرفأ وانزالها الى  
الاسواق بالقطارة تمهيدا لرفع الاسعار .  
ووسط هذه الاتهامات المتبادلة تبدو  
قضية القوة التي تدارس على شركات  
السفن ، والتي تصل الى مبلغ ١٥ -  
٢٥ ألف ليرة من كل سفينة لمريرها .  
والآن يبدو التساؤل ضروريا  
خاصة وان الشركات التي  
كانت تدفع القوة ترفض حتى  
الآن تحديد المسؤولون الفعليين  
عن هذه الاعمال نظرا لان  
هؤلاء يتمتعون ببركات حساسة  
وغالبيتهم من الرؤوس الكبيرة ،  
هذا التساؤل هو هل يكون  
نصيب فضائح المرفأ الكافسة  
كما كان نصيب التحقيق في  
فضائح الكروتال والاحصوم  
القاسدة واستملاكات البلدية  
ورغم ان وزير العدل عادل  
عسيران قد أكد ان الدولة  
اذا لم تستمر في هذا التحقيق  
فعلينا ان نتخلى جانبنا . هذا  
ما يبدو الى الآن على الأقل .



المجلس الوطني للعمل :  
أما نضعنا « استشارات » ؟

وزير العمل والشؤون الاجتماعية  
غسان التويني يحاج الى استشارات  
لمعرفة المطالب العمالية الزينة ،  
ولذلك فقد بادر الى تحريك مرسوم  
تأليف المجلس الوطني للعمل من العمال  
وارباب العمل والدولة والذي تحضر  
مهمته بالاستشارة في مشاريع القوانين  
المتعلقة بالعمل والشؤون العمالية  
الحالية والخارجية .

بعض الصحف الاعلامية هلت  
للخطوة ، لكن نظرة واحدة تدل على  
ان هذه الخطوة هي مجرد صرعة من  
الصرعات التي لن تقدم ولن تؤخر  
شيلا ان ان المطالب العمالية معروضة  
للجميع بين فمهم الدولة ، وما ينقص  
هذه المطالب ليس الا الكشف بقدر ما  
ينقصها التنفيذ ، ثم ان مرسوم  
تأليف المجلس الوطني صدر في ١٠  
كانون الاول ١٩٦٦ ووجد العمل به  
ان فشلت الوساطة التي جرت في  
وزارة العمل وحضرها ممثلون من  
العمال ووكلاء الشركة . وباتى اضراب  
عمال مصنع كونداس ، المسخر يذ  
بطلع الاسبوع الماضي ، ردا على  
سياسة تجاهل مطالبهم المعادلة .  
فبعد شهرين اعلن العمال اضرابا  
معلقوه بعد ان بدأت وساطة رسمية ،  
الا ان وكلاء اعمال السيد خاشقي  
أصروا على عدم تلقيه هذه المطالبات  
مما دفع بالعمال للعودة الى الاضراب .  
وطالب العمال بما يلي :  
رفع الاجرة السنوية من ١٥ الى  
٢٢ يوما ، ومنح العمال التفسير  
الثالث عشر وجعل الاجرات الرئيسية  
١٢ يوما مدفوعة الاجر ، والتسج  
الدرسية ، واعطاء العمال في اسم  
شيلا !

لعل بعضكم قد حلم بسر  
بنيسل وسام ولو من رفا  
« راجل » !!  
لاولئك نقول :  
بل الاختيار دقيق وموفق .  
نالجار وان علا شأنه ،  
ينسى جرائه وانباء عشرين  
وهو يكلي عند القدرة وبك  
من اصول الشهادة المشاهير  
وليس في الامر جديد ككل مخبر  
القرى معلوا ذلك من قبل  
ولا بعد من الاعتراف بان  
الكل تستاهل هذه المكافاة  
ففي صناعتها ، تدخل ملة  
اللحم النادرة ، والغلب الفل  
ان معظمكم قد نسي اسمها  
وطعمها ولا بد من تخليها  
خوفا من انقضائها .

شعلة على الدرب  
.. ودق أكلة عاتقا !

بقلم : نهلة الشهاب

بمناسبة « السنة العالي  
للسمرة » - فني ريس  
الجمهورية وسام الاز بديا  
فارس للدموعة « السرية »  
من احد ، فقير لجمدا  
الفراسل طوال فني س  
في ... صنع الكفا  
الى المتصبات القسيسات  
الخشعات الايدي ، الرثك  
النشاب ، اخمين الممرلي  
صنع الحياة !

تلك مكافاة لكن جيبها  
فالناسفة هي سنة الاز  
العالية . وليس بهم ان فني  
تناضض ، في هذه السنة العالي  
للمراقصاة ، من اجل خلاص  
بالتحديد من تمضية الميري  
صنع أجرة .

ليس بهم ذلك ، فالأوس  
كثرة ولا يتطلب الحصول  
عليها اكثر من ان تكون احدا  
من زغرغا اولا وتصنع المان  
الشبيهة للمادة العرق نيا  
وتسبهم في تنشيط الحركة  
السياحية ثالثا .

وتلك شروط جديدة وضعت  
لجنة خاصة بتقرير منح الأوس  
وابتغى سرية لنفسهم ثم  
المناسفة والحلفة على  
مستوى رفيع لحلة الأوس .  
للجميع بين فمهم الدولة ، وما ينقص  
هذه المطالب ليس الا الكشف بقدر ما  
ينقصها التنفيذ ، ثم ان مرسوم  
تأليف المجلس الوطني صدر في ١٠  
كانون الاول ١٩٦٦ ووجد العمل به  
ان فشلت الوساطة التي جرت في  
وزارة العمل وحضرها ممثلون من  
العمال ووكلاء الشركة . وباتى اضراب  
عمال مصنع كونداس ، المسخر يذ  
بطلع الاسبوع الماضي ، ردا على  
سياسة تجاهل مطالبهم المعادلة .  
فبعد شهرين اعلن العمال اضرابا  
معلقوه بعد ان بدأت وساطة رسمية ،  
الا ان وكلاء اعمال السيد خاشقي  
أصروا على عدم تلقيه هذه المطالبات  
مما دفع بالعمال للعودة الى الاضراب .  
وطالب العمال بما يلي :  
رفع الاجرة السنوية من ١٥ الى  
٢٢ يوما ، ومنح العمال التفسير  
الثالث عشر وجعل الاجرات الرئيسية  
١٢ يوما مدفوعة الاجر ، والتسج  
الدرسية ، واعطاء العمال في اسم  
شيلا !

لعل بعضكم قد حلم بسر  
بنيسل وسام ولو من رفا  
« راجل » !!  
لاولئك نقول :  
بل الاختيار دقيق وموفق .  
نالجار وان علا شأنه ،  
ينسى جرائه وانباء عشرين  
وهو يكلي عند القدرة وبك  
من اصول الشهادة المشاهير  
وليس في الامر جديد ككل مخبر  
القرى معلوا ذلك من قبل  
ولا بعد من الاعتراف بان  
الكل تستاهل هذه المكافاة  
ففي صناعتها ، تدخل ملة  
اللحم النادرة ، والغلب الفل  
ان معظمكم قد نسي اسمها  
وطعمها ولا بد من تخليها  
خوفا من انقضائها .

موضوع الخلق

اتفاقية سينا والوطنية

حتى آخر لحظة كانت اسرائيل تنصّب والسادات يتراجع !  
اسرائيل تعتبر « الوجود الأميركي » في سيناء يعادل عقد الاتفاقية !

الاعلام المصري التقليل من اهميته بالقول بانهم  
خبراء امريكيون يحلون مسدسات للدفاع عن  
انفسهم !  
بينما الحقيقة هي ان هؤلاء الامريكيين ياتون  
لضمان « السلام القائم » ولضمان عدم تحرك  
مصر نحو القتل وضمان « التعايش المشترك »  
بين الطرفين في المناطق المأزلة .  
وهنا يقول راين : « لو كانت مصر تنسوي  
الحرب بلما دعت الامريكيين » . والامريكيون لمن  
يرحلوا الا اذا طلبت مصر واسرائيل منهم  
الرحيل !

الحقيقة الثالثة : ان اتفاقية سيناء قائمة  
بذاتها ليست مشروطة بأي شرط من قبل مصر  
تجاه الجبهات العربية الأخرى . فليست هناك  
اية اشارة الى انسحابات أخرى ولا بالطبع الى  
حقوق شعب فلسطين : والمحاولات المصرية  
الرسمية بتطين سوريا والقول بان مصر ستشارك  
في الحرب اذا اعادت اسرائيل على سوريا  
تطمينات لفظية اذ ان المسألة ليست فقط في  
العدوان الاسرائيلي انما في « رفض اسرائيل  
الانسحاب من الجولان » وهذا الرفض يؤكد  
اسرائيل وتشترطه وقد نعد كينسجر لها بعدم  
اثره هذا الموضوع !

وحكم مصر باتفاقية سيناء اللاتونية يتخلون  
عن جبهة الجولان ، ويتروكها للتصليب الاسرائيلي  
تأبما كما تخلوا عن قضية شعب فلسطين  
وحقوقه الوطنية التي اصبحت غير « واردة »  
في مغاوضاتهم . فلا حديث عنها ولا شرط !  
قد يوقع حكم مصر الاتفاقية اليوم او بامس  
يوين او « على مراحل » الا ان الحقيقة  
الصارخة التي تلعب اتجاههم ومغاوضاتهم  
ومراعاتهم على التسوية الجزئية وعلى السدور  
الامريكي وعلى صديقهم العزيز هنري ، ان هذه  
الحقيقة الصارخة تؤكد بلا وطنية اتفاقية سيناء  
وبانها تفرط بالتفضية الوطنية المصرية والعربية  
والفلسطينية . وان حكم مصر باعوا السدور  
الوطني لمصر بخص وبارتضاء في احضان  
« النخلل امريكي » الجديد .

ومن هنا على القوى الوطنية العربية ان  
تبادر الى الهجوم ، وان تنق بصلابة ضد هذه  
الاتفاقية اللاتونية .  
لقد حاول حكم مصر ان يستثمروا الموقف  
العربي الرسمي الراهن من اجل تغطية وتزوير  
اتفاقيتهم ، اعتمدوا على لواطق الانظمة الرجعية  
مهمهم ، وعلى صمت بعض الانظمة العربية او  
سلبية انظمة عربية أخرى . وعلى تسزرد  
« البض » في صفوف المقاومة الفلسطينية  
ان هبة القوى الوطنية الصلبة ان تنسف  
بقوة ضد اتفاقية التفرط بالتفضية الوطنية وشند  
السفلة المذلة التي يعدها حكم مصر على جبهة  
سيناء .

( راجع الكلمة الأخيرة على صفحة ٢٠٢ )

بحيث يكون تواجدهم عند المخرج الشرقي تعويق  
لأية محاولة للبرور عبر الممر .  
اما في الجنوب - وهذه معلومات وكالة الصحافة  
الفرنسية - عند برفعات بير جفانة حيث توجد  
قاعدة القاريم البالغة الاهمية بالنسبة لاسرائيل ، فقد  
اصر الاسرائيليون على ان تكون خطوط الانسحاب  
على مسافة كبيرة ومن ثم تشكل هذه الخطوط جيبا في  
اجزاء الغرب مما يجعل القاعدة على مسافة ٢٥ كيلو  
متر من المنطقة المأزلة وعلى حوالي ٥٥ كيلومتر من  
الخفمية المصرية . ومن ناحية أخرى تجدر الاشارة  
الى ان قاعدة الرهايم تعتبر دوما أحد مصادر  
الاغراق الرئيسية للسيطرة على سيناء !

وهناك - ثالثا - مراكز المراقبة التي وضعت  
تحت اشراف « الفنين » الامريكيين . وهي  
مراكز تحرس عليها اسرائيل وتهدد بالفساء  
الاتفاقية اذا لم يوافق الكونغرس امريكي على  
ارسال هؤلاء الفنينين !!  
( وهذه المناطق المأزلة ستكون مناطق  
تعايش بين الامريكيين والمصريين والاسرائيليين  
وقوات الامم المتحدة . كما عبر عن ذلك شعبون  
بيريز !! )

وهكذا فان اكتفاء الاعلام المصري بالقول  
بان الاتفاق عسكري محض محاولة لخداع هذه  
القيود العسكرية نفسها التي تكبل الاتفاقية  
وتبطل بمفعول الانسحاب الاسرائيلي مسكيا .  
اي ان « عسكرية » الاتفاق على بعد ذاتها لها  
نتائج عسكرية وتقاليد تؤدي الى منع القتال  
او اعطاء اسرائيل مركز قوة وبرافية واحتياط  
يوازي « تنازلها » بالانسحاب .

الحقيقة الثانية : مهمة الاشراف امريكي .  
وتحول امريكا من دور الوسيط الى دور طرف .  
وقد انضمت خلال هذا الاسبوع المزيد من  
حقبة الدور امريكي . فقد تحولت الولايات  
المتحدة من دور « الوسيط » الى دور الطرف  
المباشر ، فهي طرف ثالث مباشر في الاتفاق بين  
خلال الاشراف امريكي على مراكز المراقبة ومن  
خلال بنود الاتفاقيات الملحة التي تتعهد فيها  
لاسرائيل بالمساعدات العسكرية والاقتصادية .  
وقد كشفت صحيفة « النيويورك تايمس »  
حقبة الدور امريكي بالقول بان « الولايات  
المتحدة تستطلق من افاق سيناء لتصيب اكبر  
قوة في الشرق الأوسط . » وان دورها لن يقتصر  
على حفظ السلام وانما سيستعد على الشؤون  
السياسية والاقتصادية والعسكرية .

... انه التقليل امريكي الجديد بفضل القيادة  
المصرية المراجعة وطنية .  
وبالنسبة لهذه « الفنينين الامريكيين » في  
مراكز المراقبة فان اسرائيل تستغل هذه المسألة  
الى ابعد الحدود ، وتبذر ان الوجود امريكي  
او عدم وجوده هو مسألة عقد الاتفاقية هي في كونها  
المعالمية . اي ان أهمية الاتفاقية هي في كونها  
ضمن هذا « الوجود امريكي » الذي يستغل

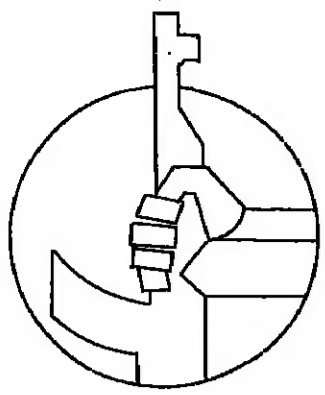
في كل يوم من بحر الاسبوع الماضي من  
جولة كينسجر كان يتضح المزيد من حقائق  
اتفاق سيناء ، وكانت اسرائيل تنصّر بمساعدة  
كينسجر على اساس التصليب الى آخر لحظة لاخذ  
اليوم من التنازلات ولتقييد الانسحاب بعشرات  
القيود العسكرية والسياسية بحيث يبطل مفعوله  
من الناحية العسكرية ، وبحيث تحصل اسرائيل  
بالمقابل على تنازلات سياسية جوهرية . وحتى  
آخر لحظة كانت اسرائيل تصليب وتطالب بالمزيد  
.. وحتى آخر لحظة كان السادات بدوره يتراجع  
ويقدم التنازل « الصغير » على التنازل بعد ان قدم  
« التنازل الكبير » بمقد اتفاقية تسوية جزئية  
بمفردة على حساب سوريا والشعب الفلسطيني .  
وقد حرص المسؤولون المصريون على كتمان  
ما يحدث وطالبوا الانقاء على كثير من بنود الاتفاق  
سرية وعارضوا اذا عتها ، وكانوا يبدون انزعاجهم  
من تسرب المعلومات عنها من قبل الاسرائيليين .  
وتلك شروط جديدة وضعت  
لجنة خاصة بتقرير منح الأوس  
وابتغى سرية لنفسهم ثم  
المناسفة والحلفة على  
مستوى رفيع لحلة الأوس .  
للجميع بين فمهم الدولة ، وما ينقص  
هذه المطالب ليس الا الكشف بقدر ما  
ينقصها التنفيذ ، ثم ان مرسوم  
تأليف المجلس الوطني صدر في ١٠  
كانون الاول ١٩٦٦ ووجد العمل به  
ان فشلت الوساطة التي جرت في  
وزارة العمل وحضرها ممثلون من  
العمال ووكلاء الشركة . وباتى اضراب  
عمال مصنع كونداس ، المسخر يذ  
بطلع الاسبوع الماضي ، ردا على  
سياسة تجاهل مطالبهم المعادلة .  
فبعد شهرين اعلن العمال اضرابا  
معلقوه بعد ان بدأت وساطة رسمية ،  
الا ان وكلاء اعمال السيد خاشقي  
أصروا على عدم تلقيه هذه المطالبات  
مما دفع بالعمال للعودة الى الاضراب .  
وطالب العمال بما يلي :  
رفع الاجرة السنوية من ١٥ الى  
٢٢ يوما ، ومنح العمال التفسير  
الثالث عشر وجعل الاجرات الرئيسية  
١٢ يوما مدفوعة الاجر ، والتسج  
الدرسية ، واعطاء العمال في اسم  
شيلا !

لعل بعضكم قد حلم بسر  
بنيسل وسام ولو من رفا  
« راجل » !!  
لاولئك نقول :  
بل الاختيار دقيق وموفق .  
نالجار وان علا شأنه ،  
ينسى جرائه وانباء عشرين  
وهو يكلي عند القدرة وبك  
من اصول الشهادة المشاهير  
وليس في الامر جديد ككل مخبر  
القرى معلوا ذلك من قبل  
ولا بعد من الاعتراف بان  
الكل تستاهل هذه المكافاة  
ففي صناعتها ، تدخل ملة  
اللحم النادرة ، والغلب الفل  
ان معظمكم قد نسي اسمها  
وطعمها ولا بد من تخليها  
خوفا من انقضائها .

لعل بعضكم قد حلم بسر  
بنيسل وسام ولو من رفا  
« راجل » !!  
لاولئك نقول :  
بل الاختيار دقيق وموفق .  
نالجار وان علا شأنه ،  
ينسى جرائه وانباء عشرين  
وهو يكلي عند القدرة وبك  
من اصول الشهادة المشاهير  
وليس في الامر جديد ككل مخبر  
القرى معلوا ذلك من قبل  
ولا بعد من الاعتراف بان  
الكل تستاهل هذه المكافاة  
ففي صناعتها ، تدخل ملة  
اللحم النادرة ، والغلب الفل  
ان معظمكم قد نسي اسمها  
وطعمها ولا بد من تخليها  
خوفا من انقضائها .

الحقيقة الاولى : ان الانسحاب الاسرائيلي  
كل بعشرات القيود العسكرية والضمانات بحيث  
تحول تملا الى « اللاتنسحاب » بالنفني الفعلي .  
اي طمس الميزات بين الناحية الاستراتيجية  
والعسكرية بحيث تفقد القوات الاسرائيلية او ما  
يرمز اليه وزير الدفاع الاسرائيلي بان الاتفاق  
الجديد لن يقد اسرائيل ايكانيقة استمادة الميزات  
الاستراتيجية التي كانت توضع كحرب جديدة .  
مالمواع الجديدة التي يتوجب بها اسرائيل ان  
تطير استمادة عند اكبر من الاحتياط عسا هو  
الجال في الوقت الحالي .

... انه التقليل امريكي الجديد بفضل القيادة  
المصرية المراجعة وطنية .  
وبالنسبة لهذه « الفنينين الامريكيين » في  
مراكز المراقبة فان اسرائيل تستغل هذه المسألة  
الى ابعد الحدود ، وتبذر ان الوجود امريكي  
او عدم وجوده هو مسألة عقد الاتفاقية هي في كونها  
المعالمية . اي ان أهمية الاتفاقية هي في كونها  
ضمن هذا « الوجود امريكي » الذي يستغل



الاستقطاب في مسكونين متخيزين ، بالرغم من عدم وضوح تميزها بشكل كامل .

## تفديميون يهود يوزعون في الأرض المحتلة

### مقالات وبيانات فلسطينية

بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، ومنع الشعب العربي الفلسطيني من حق المشروع في تقرير المصير نفسه وعلى أرضه .

ووزع المظاهرات تلك على السكان نشرات تضمن مقالات مترجمة من مجلة « الحرية » حول الموقف السياسي الراهن في منطقة الشرق الأوسط ، والمخططات الصهيونية والصهيونية التي تستهدف صمود حركة المقاومة الفلسطينية . وكشفت هذه النشرات أهمية دور الجماهير في التصدي لكل المشاريع الاستعمارية والتصفوية واشتالها بزيد من الفلام الجاهري مع حركة المقاومة .

الأرض المحتلة — خاص بالحركة :  
تفيد الاتية الواردة من الأرض المحتلة أن القوى التقدمية والديمقراطية في إسرائيل قد نظمت مظاهرات بلسيرات في الأسبوع الماضي ، جابت شوارع القاهرة وبعض قرى الجليل .

وذكر شهود عيان أن المتظاهرين وزعوا منشورات نددت باستمرار الإحتلال الصهيوني للأراضي العربية المحتلة ، ودعت إلى تنظيم مسيرات احتجاج وقاومة ضد سلطات الاحتلال .

وطالبت المنشورات التي حمل بعضها توقيع « اللجنة الاشتراكية الإسرائيلية — متقين »

## حياة المناضلة شخشيير في خطر

أصبحت مؤخرًا يهرض غشال في معدنها من شدة التعب ، ويروض مؤلة ومتنومة في أنحاء جسمها .

هذا ورفضت سلطات الاحتلال نقلها إلى المستشفى ومعالجتها ، مبررة حياة المناضلة لخطر كبير قد يودي بحياتها .

وون العلوم أن رفض سلطات الاحتلال معالجة المناضلة مريم الشخشيير هو أحد أساليب العدو التفتيشية للتأثير على المعنويات اللورية لكافة المعتقلين الذين لم يرضخوا لأساليب العدو وإجراءاته القمعية .

وهذا ولا تزال سلطات الاحتلال الصهيوني تعارض شتى أساليب الإرهاب ، وكل صنف التعذيب ضد مناضلينا الإطال في سجون العدو الصهيوني غير مكرثة بالقوانين الإنسانية والشرائع الدولية بعاملة المعتقلين والأسرى . وقد ذكرت معلومات من داخل سجون العدو أن الرفقة المناضلة مريم الشخشيير المعتقلة في سجن الرملة المركزي للنساء ، تعاني من تدور سريع في حالتها الصحية ، حيث



القاضلة مريم الشخشيير

والاستقطاب في مسكونين متخيزين ، بالرغم من عدم وضوح تميزها بشكل كامل .

فيمسك القوى المضادة للثورة العربية والفلسطينية ، الإسرائيلي - العربي هو ممسك ذو اصطفاك صلب وأهداف مشتركة . ولكن قدومه ونجاحه في مواجهة حركة التحرر العربية والفلسطينية يعتمد على قدرته في تنظيم قواه الطيفية الاحتياطية العربية ومن جهة رويته الحكم للقوى والصانص البيئية بالتالي من اجتذاب جميع القوى والأجنسة والعناصر المترددة فيها . ومعاصرة الإجنسة والقوى الوطنية المناهضة لإسرائيل واليهودية وشل ماعليها ومن ثم تصنيها الكاملة . وما ينطبق على التعامل مع النظام المصري ينطبق تجاها على التعامل الإمبريالي مع الأجنسة البيئية داخل الأنظمة الوطنية في حركة التحرر العربية .

وبالمقابل فإن ممسك حركة التحرر العربية والفلسطينية ، الثوري والمعادى لإسرائيل والإمبريالية هو الآخر ، ممسك يرتكز على قوى طيفية ثورية وتقدمية مختلفة يشكل اصطفاها الصلب قاعدته الأساسية . وبالمقابل الذي تتمكن فيه هذه القاعدة من تنظيم صفوفها لمواجهة الحقبة التامرية الراهنة ، والتراجع المبادرة ، وتنظيم الهجوم الثوري المضاد ، سكن من تصليب مواقف وسياسات القوى والأجنسة الوطنية المترددة داخل الممسك الثوري ، سواء داخل الثورة الفلسطينية أو في تركيب الأنظمة الوطنية المعادية لإسرائيل والإمبريالية . وهو ما يمكن بالتالي من معاورة وشل القوى والأجنسة البيئية ذات الميول المهادنة والمساومة مع الرجعية والاستعمار ، وبالترتيب شل ماعليها على الحركة والعمل .

أن المواجهة الوطنية الثورية التي سيقابل بها أفعال سنياء ، والأشكال التي تظلمها هذه المواجهة الفلسطينية والعربية ، هي التي تحدد طبيعة ولائته ، ومن ثم قدرته على توحيد شروط حلفائه التالية وتضييق عناصر نجاحها .

فالولادة المباركة المتلونة بصمت عربي وفلسطيني ، هي فع الولادة المعزولة والمستكررة التي نواجهها بأوسع التصدي والاحتجاج الجماهيري والرسمي فلسطينيا وعربيا .

وهي أيضا غير الولادة المدوية التي تجعل السياسة المصرية مع الاستعمار وإسرائيل تنسج في بحر من الدماء الفلسطينية والعربية .

أن الشكل وتعبيرات مواجهة الإحتلال التي تحيط بولائه هي التي تستعين إلى أي مدى يمكن أن تنجح الثورة المضادة في تكريسه ومواصلة جرحها . وهو ما يعنى أيضا أفاق الحقائق التالية التي سوف يتخلفها الصراع .

ومن هنا فإن الحقائق التي تتكمن من حشدتها القوى الثورية الفلسطينية والجماهير العربية والأفنية الوطنية المناهضة لعناصر الإحتلال ، هي التي تمكن من تصليب مواقف الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية الثورية العربية واجتذاب الإجنسة والقوى المترددة من مستكمرها ، وبالتالي معاورة البين المصري والعربي الرجعي وإرباك صفوه وجعله غير قادرا على مواصلة سياسته التي تخدم السياسة الأمريكية الإسرائيلية والتي تقصر بالثورة الفلسطينية والصالح الحيوية للشعوب اللاتراعات المصرية .

فاني الشكل من المواجهة والتصدي للظفر ولادة الاتفاقية ٢٠ هذا ما ستجيب عليه الجماهير الفلسطينية والعربية بوضوح وبصوت ورنج ومدوي .

سعيد جواد

التظاهرات تشع إلى أن التسوية سيئة للارثيين ... وبالمقابل هذا يعنى أن التسوية جيدة بالنسبة للمصريين .

وزير الأوقاف القدالي حدد هو الآخر بوضوح أكثر طبيعة وحدود التظاهرات المعادية للاتفاقية بالقول « بأن جمهور التظاهرين يستعد للسلام مع مصر على حل وسط اقبي ... والجمهور التظاهر يشكك أكثر من الآخرين بالنسبة لدى نجاح المفاوضات العالية في إحلال السلام » .

يعنى : أن الجمهور التظاهر يطالب برفع شروط تكسيل السادات في التزامات عدم اللجوء إلى القوة والمسي في طريق تشيد المرات السياسية والاقتصادية التي تحقق الاعتراف الموضوعي بإسرائيل وتعمل من مسألة احتلالها للأرض العربية مسألة يكن الاتفاق عليها عبر الدبلوماسية الأمريكية الهادئة .

ومن هنا فإن الصحافة المصرية في تصفيها المعارضة الإسرائيلية وتحويلها إلى هدف إلى تعزيز الوجه القبيح للاتفاقية المساومة على الأرض العربية والفلسطينية .

رايين عيسى  
خطي دأيل

أن السبة المركبة للاتفاقيات لا تكشف توزيع التوار في الممسك الأمريكي الإسرائيلي نصب ، بل وتعمل من الموقف المصري الساداتي في خدمتها نهائيا . لقد انتهت السياسة المصرية تردد راين بين اتجاه دأيل وتكسب راين التي تعتبر المسألة الفلسطينية ملقطة بالصراع مع الأنظمة العربية وبين اتجاه الون وتكريسه الذي يعتقد بأن معايدات الحدود وانتهاء المواجهة مع الأنظمة أميرة لا يحل ولا يلغي المسألة الفلسطينية .

أن موقف دأيل لا يختلف من حيث الجوهر من موقف حكومته تجاه الاتفاقية وأهدافها والمخلفات المتتالية التي ترتب عليها ، وإن تصريحاته الأخيرة التي تؤكد منطلقات سياسته منذ حرب حزيران ٦٧ والنقطة « بأن موضوع العرب ليس متعلقا اليوم بالآلرون ولا بالفلسطينيين واعتقدانه بناء لذلك ينبغي إجراء مفاوضات » تلقى تلمحا مع سياسة راين خاصة تجاه المسألة الفلسطينية وموقفها في الصراع .

أما معارضته لشكل الاتفاق الآخر فهي تنسج على المطالبية بتوسيعه ، ويمتصه التوجرية ذاتها ، التي يقطن نهائ المواجهة للكل مع مصر وسوريا ، ويصفي المسألة الفلسطينية تماما .

وإذا كان صوت راين المؤيد لثقلات دأيل حول المسألة الفلسطينية ، خافتا بعدد الحقائق فصل القوات الأولى . ولكن حركة السياسة المصرية التي شكلت عنصر عمل بنطلاته ، بعد أن جعلت العمل فيها ممقا في هذه الحقبة من الصراع .

أن ما هو أساسي في السياسة الإسرائيلية المتربة على منطلقات « المسألة الفلسطينية ملقطة ... الخ » هو النتائج المترتبة على الاتفاقية الجديدة . وبالتالي ما يقرب عليها من تصعيد الهجوم ضد الثورة الفلسطينية بمساعدة « دور إيجابي » مصري يتخذ له تعبيرات مختلفة عبر التطبيق العملي للالتزامات المصرية .

ولادة الاتفاقية  
وأفاق الصراع :

من الواضح أن تطبيق الاتفاق سوف يودي إلى أفاق ترويق القوى ويخلفها تعمير

الأمركة .

هذه « المكاسب » هي حصاد ما يقرب من عامين من الدبلوماسية المصرية منذ نشأ الملال النار الذي كان مصحوبا بضرورة التيقا المايل للقرابين ٢٢٢ ، ٢٢٨ .

لقد حقق السادات أنسحابا إسرائيليا بنسبة ١٤ بالمائة من أراضي سيناء المحتلة ، مقابل تنازلات اقتصادية وسياسية دبلوماسية كبيرة على امتداد المعلمين الماضيين لرسد « بخلي مصر عن اللجوء إلى القوة ظالا إسرائيل لا تلجا للمدون » .

أن ٨٦ بالمائة من التراب المصري ، والزم السورية المحتلة والتراب الفلسطيني المنسحب برعته لم تعد تشكل عدوانا كما ورد على لسان المتحدث باسم السادات . وللتكسب مصر « لا تلجا للقوة ظالا لم تلجا إليها إسرائيل » لتحرير الأرض العربية الفلسطينية . والنتيجة : أن الاتراعات المصرية والتعديلات على الخرائط والمقررات الإسرائيلية الأمريكية تدور جميعا على أرغبة الصلابة الإسرائيلية الأمريكية وضمن دائرتها الملهمة مهم ارتفعت أصوات الصف المصري الرجعية والعميلة ، « بالاتراعات والكلاب الهومرة » .

المعارضة الإسرائيلية  
طبيعتها وأهدافها

إذا كانت عناصر الاتفاقية الجديدة هي كتابها لصحة إسرائيل ، كما هو في الواقع ، التصوي والتصريحات ، فما هي طبيعة المعارضة الإسرائيلية « الخاضعة » وما أهدافها ؟

صحيح أن الاتجاهات العنصرية ( ملها ليكود ) لا تعرف حدودا لعدوانيتها وأهدافها التوسعية . ولكن الصحيح أيضا أن حركة صلبها السورة ومعارضتها ، التوسعية الحاسمة لم تات بعد إلا لأنها تتل أصلا من توسيعها وتعميقها إلى الدرجة التي تكون من عبور القاطرات الإسرائيلية والأمركة في أن معا .

وإذا كان هذا هو الجوهر السياسي لاتفاق المرات كما في تصريحات الإسرائيلييين والأمريكيين وكما هي فعلا وقائع مجرياته المومسة ، فما هي حقيقة المطالبات أو « المكاسب » المصرية وإلى ماذا تنجر رحلات التعديلات الضمنية للاتراعات والاتراعات القابلة ؟

أن معارضة اتفاقية مع مصر ، وهي بخلا بنودها لصحة إسرائيل ، لا يمكن أن تكون معارضة ترتبط بالمصالح الداخلي بين الألاع والكتل والمجوعات ، وهي ترتبط ، أيضا بالأرضية الهشة للسياسة المصرية ، والاستعدادات المالية للتنازلات التي إليها السادات والتي نحتت شبيه القوى الضعيفة إلى ذل غير محدودة .

وبالمقابل فقد حاولت الحكومة الإسرائيلية وتكسب بولسه « أن الاتراعات التي لم يكن المصريون مستعدون لمناقشتها في أدار الماضي بامت مطروحة على بساط البعث » . ولأول هذا الشهر كتسب ماكي فولان في هاتريس حقيقة أساسية وهي : « أن النقطة الأكثر أهمية في لرد المصري ، هي الاتفاقية ، من حيث الإبداء على البرهانية التي اقترحتها إسرائيل ، وأن التملقات « ملهية » .

هذه التصريحات الرسمية . أما التلانس والأرقام التي لا تقبل التأويل والحلياة فهي توضح بشكل صارخ : أن جيبين التنازلات المصرية العسكرية والاقتصادية والسياسية كانت في مقابل « بالمائة فقط من أراضي سيناء المحتلة » والتي تتسول تسلل في خليتها - الب - بالمائة - أوجيها إلى قواه الأمم المتحدة ، « الفرقة الفنية » .



اتفاقية الممرات :

## الممرات السياسية هي جواهر الرهان الاسرائيلي - الأميركي لخضاع المنطقة العربية

هذه هي العناصر الأساسية للاتراعات الإسرائيلية من ضمان احتفاظها بالهجوم الدائم ومواصلة حلفائه المتتامة على امتداد المنطقة العربية .

في ١٢ من هذا الشهر ، وقبل أيام من وصول الوزير الأمريكي إلى إسرائيل ، كتبت دائر عن الجزء الأمريكي - الإسرائيلي من الاتفاق ، الذي يحدد الاتراعات الأمريكية لإسرائيل وينظم العلاقات المستقبلية فيما بينهما . وبعد أن عدت بنوده الأساسية ، وأهميتها الحيوية لإسرائيل خلصت إلى أن « هناك تنسيقا كبيرا بين إسرائيل والولايات المتحدة ، سواء بخصوص الجوانب السياسية والاقتصادية ، أم بخصوص نتائجها على علاقتنا مع الدول العربية ، بما في ذلك : وقف الهجوم الفلسطيني ، وقف مؤتمر جنيف ، وقف الن . أمريكا لتزم عبر اتفاقات تاقية بخدمة حقائق الاتفاقية الجديدة ، وتحديدا بما تمكس على : علاقتها - أي صراعها - مع الدول العربية ، مساعدتها في : وقف الهجوم الفلسطيني . وأيضا في : دورها في توجيه مؤتمر جنيف لصالح إسرائيل .

ولكي يخلد الالتزام الأمريكي صيغة تعاقية محددة ، تمهدت الولايات المتحدة في : « حماية إسرائيل ضد أي هجوم تعرض له إسرائيل من الدول المعنى » . ورفجة هذه الشفيرة الأمريكية - الإسرائيلية هي : مساعدة إسرائيل في مواجهة الأنظمة العربية ، وخاصة في التصدي للأشكال التي تتخذها العلاقات الكفاحية العربية السوفياتية والمخطوات العملية التي ترتب عليها في مناهضة الإحتلال الإسرائيلي ، لتحرير الأرض العربية وتقرير مصير الشعب الفلسطيني .

أما الالتزام في المساعدة - « وقف الهجوم الفلسطيني » فإن السياسة الأمريكية بمعددة المواجه والمكائات في هذا الإيدان ، سواء في التقلية السياسية لحرب الإيداء ضد الشعب الفلسطيني ، أو في دعمها للظلم الهائسي المعويل لاتفاقي تيسيل للشعب والوطن الفلسطيني ، أو في الالتزام الكامل بالموقف الإسرائيلي تجاه شرعية تيسيل منظمة التحرير للشعب والوطن في مختلف الجادين الدولية .

أما الالتزام الأمريكي في جنيف في تيسيل أو توجيهه لفحة إسرائيل وسياساتها تنها وهي متهكمة أمريكية - أمريكية مشتركة .

فغرها ، التي يمكن السياسة الأمريكية - الإسرائيلية من ضمان احتفاظها بالهجوم الدائم ومواصلة حلفائه المتتامة على امتداد المنطقة العربية .

في ١٢ من هذا الشهر ، وقبل أيام من وصول الوزير الأمريكي إلى إسرائيل ، كتبت دائر عن الجزء الأمريكي - الإسرائيلي من الاتفاق ، الذي يحدد الاتراعات الأمريكية لإسرائيل وينظم العلاقات المستقبلية فيما بينهما . وبعد أن عدت بنوده الأساسية ، وأهميتها الحيوية لإسرائيل خلصت إلى أن « هناك تنسيقا كبيرا بين إسرائيل والولايات المتحدة ، سواء بخصوص الجوانب السياسية والاقتصادية ، أم بخصوص نتائجها على علاقتنا مع الدول العربية ، بما في ذلك : وقف الهجوم الفلسطيني ، وقف مؤتمر جنيف ، وقف الن . أمريكا لتزم عبر اتفاقات تاقية بخدمة حقائق الاتفاقية الجديدة ، وتحديدا بما تمكس على : علاقتها - أي صراعها - مع الدول العربية ، مساعدتها في : وقف الهجوم الفلسطيني . وأيضا في : دورها في توجيه مؤتمر جنيف لصالح إسرائيل .

ولكي يخلد الالتزام الأمريكي صيغة تعاقية محددة ، تمهدت الولايات المتحدة في : « حماية إسرائيل ضد أي هجوم تعرض له إسرائيل من الدول المعنى » . ورفجة هذه الشفيرة الأمريكية - الإسرائيلية هي : مساعدة إسرائيل في مواجهة الأنظمة العربية ، وخاصة في التصدي للأشكال التي تتخذها العلاقات الكفاحية العربية السوفياتية والمخطوات العملية التي ترتب عليها في مناهضة الإحتلال الإسرائيلي ، لتحرير الأرض العربية وتقرير مصير الشعب الفلسطيني .

أما الالتزام في المساعدة - « وقف الهجوم الفلسطيني » فإن السياسة الأمريكية بمعددة المواجه والمكائات في هذا الإيدان ، سواء في التقلية السياسية لحرب الإيداء ضد الشعب الفلسطيني ، أو في دعمها للظلم الهائسي المعويل لاتفاقي تيسيل للشعب والوطن الفلسطيني ، أو في الالتزام الكامل بالموقف الإسرائيلي تجاه شرعية تيسيل منظمة التحرير للشعب والوطن في مختلف الجادين الدولية .

أما الالتزام الأمريكي في جنيف في تيسيل أو توجيهه لفحة إسرائيل وسياساتها تنها وهي متهكمة أمريكية - أمريكية مشتركة .

لقد لخص كبار الاسرائيليين الأهداف الحقيقية لاتفاق الممرات منذ بداية هذا العام على الشكل التالي : « أن المرات السياسية التي ينفذها اتفاق سيناء هي التي تم إسرائيل ، وتعمل عليها ، أكثر مما يهيمها ممرات سيناء » . تلك المرات السياسية التي يمكن من أخضاع السياسة المصرية لعناصر عمل وتطبيق برنامجها للتسوية .

وقد بات من الواضح الآن ، أن الاتفاق يشكل محطة متبرزة على طريق رحلة التنازلات المصرية التي بدأها السادات بدموته « للون السلام » في أوج مراحل المواجهة العسكرية مع إسرائيل ، تحديدا في اليوم العاشر من حرب أكتوبر - تشرين - ٧٣ . وهي فعلا محطة متبرزة لتكون قد دمست بالجناح البيني في النظام المصري إلى الواقع التي يمكن أمريكا وإسرائيل من توظيفها في خدمة سياستها ، وبشكل إيجابي وفعل فسد الصالح الحيوية للشعب الفلسطيني والشعوب العربية كاتبة . لذلك لاتزال والاتراعات المصرية المركبة تجاه أمريكا وإسرائيل ، تعد طريق المرات السياسية ، وتعملها « مسلكة » تماما أمامها . وهي المرات التي ستشكل ميادين الصراع والمواجهة ضد سوريا بهدف معاورة وإخضاعها أولا ، ولاستفراد السورة الفلسطينية والقلية لحاصرتها وتشييد القدرات المختلفة ، وفي ميادين محددة ، بتوسيع الآليات العربية ، الهاشمية والرجعية البيئية لتصفيتها نهائيا .

ولاحكام تطويع عناصر السياسة المصرية وضمن النجاح في التعامل معها ، ابتكرت السياسة الأمريكية صيغة الاتفاقيات الثلاثية المركبة بين مصر وإسرائيل وأمريكا .

ماذا تعني الاتفاقيات المركبة ؟ وما هو جوهرها ؟

الاتفاقيات المركبة ، الأمريكية - الإسرائيلية والأمركة المصرية ، ولويدها الشرعي لاتفاقية المصرية - الإسرائيلية الجديدة ، هي اتفاقات تهدف إلى معاورة السادات وشركائه وإقصاء أكبر ما يمكن من التمثلوات والتراخضات - وتحقيق ذلك بإبرام مسرة تحقيقه يمكن المسير في خلق شروط تشييد المرات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية المتداخلة .

وهذه المرات ، هي بالعامة ، وليس



## الطبعة البحرانية لأمن الخليج

الشيخ خليفة أميركا دولة صديقة !

الشعبية وجبهة التحرير الوطني ، وإن لديهم علاقات مع المنظمة الشيوعية العربية ، وينوون القيام بحملة اغتيالات وتخريب في البلاد ، وأرسلت مندوبيها إلى جبهة من الدول العربية لاطلاعها على « المخططات الخطيرة التي تملكها هذه الفئات » !! وأدعت أنها حصلت على أسلحة ومخبطات لكنها لم تبرز هذه الأسلحة التي حصلت عليها في إداهايات ليبيات المعتقلين ، لماذا تريد حكومة البحرين أن تلصق تهمة تعاون هاتين التنظيمين الوطنيين بالنظمة

دشت السلطة الرجعية تنفيذ برامجها الأمن الخليجي على الساحة البحرانية في الاسبوع الماضي ، عندما شنت حملة اعتقالات واسعة النطاق على الحركة الوطنية بسفك نصلاتها ، وحلت المجلس الوطني ، وعقلت إحدى مواد الدستور المضمنة إعادة انتخاب المجلس خلال شهرين ، وأرسلت مندوبين رسميين ورجال أمن إلى عدد من الدول العربية الخليجية وغيرها للتشقيق معهم في مطاردة الاصوات الوطنية البحرانية ، وبدأت تنطق بتصريحات تلو التصريحات عن نيتها

التي تخريب الأمن الداخلي وتواصل العمل السري ، واستيراد المبادئ الهداية لتسييس الاجيال الناشئة « إلى تعهد رئيس الوزراء بمساعدة كل المواطنين على التخلص من الأفكار الخرافية « انني لا تتلهم وعادتنا وتقاليدنا » ، والاعلان عن تركيز الصلاحيات في يد رئيس الوزراء للإشراف الشخصي على كل صغيرة وكبيرة في البلاد بعد تحرير الحكومة من القيد التي وضعتها على نفسها ليمود الأمن والاطمئنان إلى النفوس !

### الاستقالة المسرعة

في البدء أعلنت حكومة البحرين أنها شنت حملة اعتقالات واسعة وسط صفوف الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الوطني وحصلت على أسلحة ومخبطات تأييدية للقيام بالعمليات لوزراء داخلية دول الخليج ، والشمال العراقي وتدمير بعض المنشآت الهامة والصنوية . وعلى الرغم من أرسلت مندوبين لها إلى عدة دول عربية خليجية وغيرها لاطلاعهم على حقيقة الأوضاع التي تعيشها البلاد ، ويشكل دراماتيكي قدمت الحكومة التي عاد رئيسها من اجازة مرضية استغرقت شهرين قضاها في لندن ، استقالته لعدم قدرتها على ادارة امور البلاد بعد القيود التي وضعتها المجلس الوطني عليها ! لتعود مرة اخرى بعد ست ساعات ذات الحكومة والوزراء مع اضافة حقيقتين وزاريتين ، ويكون اللين الذي قبل به مجلس العائلة الحاكمة هو حل المجلس وتعاين إحدى مواد الدستور واطلاق يد الحكومة لتتسلسل الاطراف في ظل قانون الطوارئ الساري المعمول منذ ١٩٦٥ !

ان تطورات الاحداث لم يكن مفاجئا للحركة الوطنية التي تعودت طيلة العشرين سنة الماضية على حملات التبع والارهاب السوداء ، ولم تخدعها المظاهر البراقة من « الديمقراطية » التي اطلقتها الحكومة عقب اعطائها الاستقلال عام ١٩٧١ ، بل كانت على قناعة تامة بان وجه دسيسة على الطريق تقف أمامها كل سنة وفي الصيف بالذات ، غير ان الشكل الدراماتيكي الذي ابرزته السلطة يستحق الوقوف قليلا امامه :

اولا : لتبرير حملتها القمعية الواسعة ، ادعت السلطة ان المعتقلين اعضاء في الجبهة

### اسماء بعض المعتقلين في البحرين :

- ١ - أحمد مطر - الرئيس السابق للاتحاد الوطني لطلبة البحرين .
- ٢ - محمد الجودر - عضو الهيئة التنفيذية لاتحاد ورئيس فرع بيروت .
- ٣ - سلمان أحمد مطر .
- ٤ - فاخر ربيعة - موظف .
- ٥ - قاسم هداد - شاعر وموظف في الكلية العلمية في البحرين .
- ٦ - محمد جكم - موظف ولاب كرة قدم في فريق الاهلي البحراني .
- ٧ - هويد محمد علي - طالب .
- ٨ - بدر ملك - موظف .
- ٩ - جاسم إبراهيم - موظف .
- ١٠ - علي الشرفوي - شاعر وموظف في وزارة الصحة .
- ١١ - محمد السيد - محامي .
- ١٢ - أحمد زينل - عامل .
- ١٣ - أحمد السيد - موظف .
- ١٤ - عادل الهجري - طالب بجامعة الكويت .
- ١٥ - فاروق مرشي - موظف .
- ١٦ - جاسم سيدي - موظف في شركة النفط ( باكو ) .
- ١٧ - مياس مال - موظف في المجلس الوطني .
- ١٨ - جواد العسكري - موظف .
- ١٩ - إبراهيم كمال الدين - موظف .
- ٢٠ - سلمان كمال الدين - موظف .
- ٢١ - اسماعيل العلوي - موظف .
- ٢٢ - علي الشراوي - موظف وعضو في مسرح اوال .
- ٢٣ - حسن أحمد إبراهيم - طالب .
- ٢٤ - سالم سلطان - موظف .
- ٢٥ - سعد سلطان - عامل .
- ٢٦ - طه الدرازي - طالب بجامعة البصرة .
- ٢٧ - إبراهيم بشي - صحفي .
- ٢٨ - صالحه ميسان - مدرسة ومضوءة هيئة ادارية في جمعية اوال النسائية .
- ٢٩ - عبد الله علي خليفة - موظف وكاتب قصة .
- ٣٠ - عبد الطيف راشد - طالب في معهد للتخطيط في الكويت .
- ٣١ - عبد الحميد القائل - شاعر .
- ٣٢ - محمد بو شمر - موظف .
- ٣٣ - جاسم بو شمر - موظف .
- ٣٤ - جليل عمران العنوي - عامل .
- ٣٥ - أحمد سند - عامل .
- ٣٦ - مياس موهبي - عامل .
- ٣٧ - أحمد الدواوي - موظف .
- ٣٨ - يوسف المجاهي - موظف .
- ٣٩ - علي المالح - موظف .
- ٤٠ - محمد إبراهيم - موظف .

هؤلاء عدا المعتقلين من المواطنين التي لم تعرف اسماءهم حتى الآن .

من المعتقلين يحظى بالاحترام الكبري وط الجاهل لعدائهم للمسلطة ودخولهم السجن مرات عديدة ، والعدد الآخر من المعتقلين م أعضاء الاتحاد الوطني لطلبة البحرين التي جرت العادة سنويا ان يقوم بحملة واسعة من الاعمال الصيفية من التدرس الجاني الى تقديم برامج ثقافية واجتماعية نظر لها حكومة البحرين بقابل متزايد ، وهكذا اعتدت الحكومة عن ايقاف نشاط الاتحاد ولجود في نشاطاته وملاحقة اعضائه !

ويبدو ان الدلالات الرجعية التي دلت في السنوات الماضية على التلويح بالخطر القومي ، كما ارادت توجيهه شرية للحركة الوطنية ، مستخدم هذا البيع لتبرير كافة الجرائم والاضطرابات البوليسية التي تمارسها ضد الحركة الثورية ، ولا تستبعد ان تسبق هذه الفترة عقب كل اعتقالات تجري في هذا البلد ولك من ايدان العربية ، مما يعني اننا على اعقاب مرحلة جديدة من المواجهة بين القوى الوطنية والقوى الامبريالية والرجعية . وهذه الهبة لم يستطع احد ان يلمسها من القوى المناصرة للحكومة ، بل ان رئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية الذي استنشد حرمته البحرين من لندن ليحصل على مقابلة مسخية من رئيس الوزراء !

يسال : « هل هناك علاقة بين الشبكة في البحرين وقوى عالية ؟ » .

ويبرز رئيس الوزراء الجواب السال والذي مله الجاهل العربية حيث يقول : « الاحتشال وارد . فعلى الصعيد العالمي مشكلا مع اسرائيل وارادة ، وهناك توتر عاية نريد اضعافنا » !!

وهكذا تكمل الحلقة . هناك مخطط دولي شيوعي ضد حكومة البحرين ، ويجب ان الشيوعية - حسب الفهم السعودي - بنت الصهيونية ، فالصهيونية والصهيونية تتآمران على حكومة البحرين ، ولا تتأثر الا حاشية من تسعين به لدرء هذا الخطر من الاصدقاء الامريكان الذين « يحصلون على السهوليات لان امريكا بلد صديق . والنفقة ليست مادية ولكنها سدانة وسهوليات لا تقا ( السياسة ٢٦ - ٨ - ٧١ ) .

يقف قصدة الأسلحة التي « اقتنصها السلطة عند المعتقلين » ويبدو انها تفرح ليجل حملتها امام بوجود مخطط لافعال زوا الداخلية في دول الخليج ، كما ورد على لسان رئيس الوزراء ، ولا ندري لماذا اختار وزراء الداخلية دون سواهم !!

### وتعليق البرلمانية

ثانيا : قامت السلطة بحل المجلس الوطني وتعليق إحدى مواد الدستور التي تمنح على اجراء انتخابات للمجلس بعد شهرين من خله ، مما يعني ان الحكومة لا تنوي إعادة الحياة البرلمانية ، بل اكتفت بالراي السعيد اجس العائلة الحاكمة الذي بدأ اجتماعه منذ اعلان حل الحكومة .

كيف نفسر حكومة البحرين هذا الاجراء وماذا تريد في الأيام القادمة .

يقول خليفة بن سلمان رئيس الوزراء : « اخترنا العمل الديمقراطي حتى يتسنى لهما التلات ان تعمل بالعلم بدل ان تعمل سرا » ! ولكن هذه الفلت واصلت العمل السري وبعد سنتين وجدت الحكومة ان « الديمقراطية التي نريدها دولنا هي التامة بن تقاليدنا وعاداتنا والحقا الذي واجهته ديمقراطية البحرين كلها كانت ديمقراطية مستوردة ، ولم تكن ديمقراطية محلية الاوضاعنا . ويجب ان تكون الديمقراطية

البقية على الصفحة (١٥)

## الموضع اللبناني الراهن والمهام المرحلة للحركة الشعبية - ٢ -

# أزمة النظام السياسي في طورها الانفجاري

قادرا على تأدية وظائفه المزوجة في خدمة البورجوازية الكبرى المسيطرة : ترمي الحد الأدنى من « الحرية الاقتصادية » لها عبر الحد الأدنى من التسريع لصالحها ، ونوع قاعدة شعبية مرفضة لنظامها السياسي على شكل جمهور انتخابي تجري بالاستناد إليه عملية إعادة انتاج البرلمان دوريا .

خلال العقدين الأولين لا بعد الاستقلال ، أي في مرحلة « الزدهار » الاقتصادي « للنظام الحر » والنمو المتسارع لنطاق الخدمات واستكمال بناء أجهزة الدولة والمرافق العامة والمباني السكنية ، كان باستطاعة البورجوازية الكبرى الهيمنة اقتصاديا ان ظني « بالكتير » من فضلات امتيازاتها إلى شرائح واسعة نسبيا من البورجوازية الصغيرة . وهو ما كان يجري توريده بواسطة الاقطاع السياسي على قاعدة القوانين الطائفية المشار إليها . وكانت النتيجة المترتبة على ذلك هي شد جمهور كليل من تلك الطبقة إلى نظام الطائفية السياسية ، إلى ايدولوجيته ومؤسسته شبه القطاعية .

هذا الموقع الخاص الذي احتلته البورجوازية الصغيرة تاريخيا في مجرى تطور لبنان المعاصر كان واحدا من العوامل الرئيسية الكامنة وراء ظاهرة الاستقرار الجديد التي عرفها النظام السياسي اللبناني بالقياس إلى ما شهدته معظم الاقطار العربية خلال فترة الخمسينات والستينات من انقلابات عاصفة .

لقد كانت البورجوازية الصغيرة اللبنانية الطبقة التي توسعت دائما بتنامت الشبكات الاجتماعية والبنية السياسية المتبنتين من نمط التطور الرأسمالي للبنان ومالات نجوانها ومواضع الفوارق والاختلاف فيها .

لقد راق نمط التطور المذكور وتغير منه : - من ناحية تفاوت بين نمو رأسمالي تركيز في بيروت ( في قطاع الخدمات اساسا ) وبين ريف يتدور خلفه ويزداد خفروا والتعاقد بسطة المال المركزية في « البنية » . - ومن ناحية ثانية تفاوت بين النمو الرأسمالي في المدينة والاطر السياسية والايدولوجية السليقة على الرأسمالية التي ظلت تعزبه .

كان اتساع البورجوازية الصغيرة ، وبخلاف ثنائيا ومزاجيا الريعية والمدينة ، واحدا من نتائج نمط التطور الرأسمالي الذي شهد لبنان المعاصر . لقد اتم النمط المذكور بسماح عديدة يمينها هنا الشد على واحدة منها بشكل خاص هي سمة التماثل الجديد مع الانتاج الصغير والمتوسط في المدينة والريف . وهو تماثل يعكس خصوصية عملية الانتقال اللبناني إلى الرأسمالية ، وطبيعة التفتت التاريخية للبورجوازية الكبرى التي لم تنهض على قاعدة تطور الصراف إلى صناعة واسعة في المدن ولم تولد سيطرتها الطيفية في مجرى ثورة ديمقراطية بورجوازية ضمني الاقطاع وتدخل المسألة الزراعية حلا ثوريا لتتلاق نموها رأسماليا واسعا في الريف .

بل نشأت تحت ضغط دخول رأس المال الامبريالي إلى لبنان ونبت على عاصمه في أعمال الوساطة والوكالة والسيطرة اساسا . لم مدت من هذا الموقع شبكة سيطرتها المالية على القطاعات الانتاجية لشراء نموها وتركس تفككتها وتخليقها وتفتح قطاع الخدمات المتضخم إلى موضع الهيمنة على مجمل الاقتصاد اللبناني ، ذلك كله انتج اجتماعيا طبقة بورجوازية صغيرة عريضة في المدينة والريف تضم فئات مختلفة : من التلاميذ المتوسطين ، إلى الحرفيين ، إلى التجار الصغار ، إلى الراتب المتوسطة والنفيا من اصحاب المهن الحرة ، إلى الموظفين والمستفيدين المتوسطين في جهاز الدولة وفي مختلف المؤسسات العامة والخاصة ... الخ .

هذه الطبقة البورجوازية الصغيرة شكلت المجال الاجتماعي الرئيسي الذي برزت فيه وأزدهرت فعالية قوانين نظام الطائفية السياسية بما هي قوانين التوزيع المتفاوت لنفسات الاميازات على الجمهور الشعبي ، وبما هي أيضا قوانين تنظيم الصراع الطائفي على ذلك الفضلات في صفوف ذلك الجمهور الشعبي .

وكان الاقطاع السياسي - وكل البورجوازية في السلطة - اقليم على تلك التوائين والطرف المكلف بتطبيقها وذلك من خلال امساكهم بمقاييد الخدمات الخاصة ( الثورية والمالية والمضاربة ) وهي الشكل الاخر الذي تتساقط من خلاله فضلات الاميازات على الجمهور الشعبي « المستفيد » . وهو ما كان يجعل البرلمان مولد الاقطاع السياسي ومركز تولده ،

## بدء اختلال القاعدة الاجتماعية للطائفية السياسية ومؤسساتها

ان استخدام الازمة الاقتصادية ، واشتداد وتيرة الاستغلال المادي لاوسع الجاهل تبعا لها ، وتساعد اكلاف النهج الانتزاعي في التعاطي مع القضية الوطنية ، كل هذه العوامل بدأت تنحسر القاعدة الاجتماعية للطائفية السياسية ، وتتجه أكثر وأكثر إلى تفتت على غاملية هذا التنظيم الارادي الواعي لعملية توزيع الاميازات ( في قمة الهرم الاجتماعي ) وتوزيع مصلحتها ( في قاعدته ) . بما يعني ان المستوى الذي يتم عليه التمييز بين اوضاع جواهر الطوائف المختلفة ( المصنفة ) محتولة وتلك المصنفة محرومة ( بات اقرب ما يكون إلى مستوى المفاضلة بين الحرمان والحرمان المضاف .

هذا التحول لا يصيب بنتائج جميع الطبقات الكليحة فإن وقعه على البورجوازية الصغيرة يبقى لا بعد سياسي خاص تشيد الاهمية ، نظرا لكون هذه الطبقة قد شكلت في الأساس القاعدة الاجتماعية « الشعبية » الرئيسية لنظام الطائفية السياسية . وهو أمر يتضح بجلالة من خلال الفاء نظرة سريعة على الخصائص التي ميزت تكوين البورجوازية الصغيرة وحديث لها تاريخيا موقعها ضمن التشكيلة الاجتماعية والبنية السياسية اللبنانية .

والبرجوازية الصغيرة هي التي شكلت الصلة بين جميع هذه المستويات في التشكيلة الاجتماعية وهي التي ملأت ، بانشدادها الى قوانين النظام السياسي اللبناني السائدة، فجوة الانقطاع بين البنية السياسية الطائفية شبه الانقطاعية والبنية الاقتصادية الاجتماعية الرأسمالية .

هذه الوظيفة التي اداها البرجوازية الصغيرة ظلت تشكل مصدر استقرار للنظام السياسي طالما بقيت المشكيلة الاجتماعية والبنية السياسية محتفظتين بعد من التوازن على قاعدة « الزدهار الاقتصادي » وخفوت الصراع بين الطبقات نسبيًا ، وهو ما شكل الطابع الرئيسي لتطور لبنان خلال العقدين الاولين لما بعد الاستقلال . هنا لم يقتصر الامر على مجرد تجميع جمهور كئيب من البرجوازية الصغيرة عن لعب دوره الايجابي كقوة اجتماعية رئيسية في الصراع مع الطبقة المسيطرة اقتصاديا ومع كبحها في السلطة السياسية. بل تعدى ذلك الى اضطلاع ذلك الجمهور بدور سلبي هو دور المائل الاجتماعي والسياسي بين الطبقة العاملة وشبه البروليتاريا في المدينة والريف من ناحية وبين الطبقة العاملة المتحررة انقطاعها السياسي من ناحية ثانية، بحيث ان هذا الموقع الخاص والمستقر للبرجوازية الصغيرة في وسط التشكيلة الاجتماعية والبنية السياسية اللبنانية ، كان يحصل دون اندلاع مواجهات وطنية اجتماعية سياسية واسعة ومباشرة بين الطبقة العاملة وحملتها من جهة وبين البرجوازية وسلطانها السياسية من جهة اخرى، مواجهات لا تغفلها اطر ادبولوجية وسياسية سابقة على الرأسمالية .

هكذا كانت البرجوازية الصغيرة المفسدة المحطة الاجتماعية الرئيسية التي يجري عندها تحويل المواجهات الكبرى والحادة الوطنية والاجتماعية والسياسية ، الى مواجهات طائفية . وبذلك كان يتوفر الحد الاقصى من الامن الاجتماعي والسياسي للبرجوازية المسيطرة اقتصاديا ولوكيلها في السلطة السياسية .

واذا كانت البرجوازية الصغيرة قد شكلت القاعدة الاجتماعية « الشعبية » الرئيسية التي امنت لنظام الطائفية السياسية استقراره وفوازته في فترات « الزدهار الاقتصادي » خاصة ، فان هذه القاعدة بدأت تهتز وتتساقط معن تحت النظام المذكور بفعل دخول القوي الرأسمالي منذ اواسط الستينات طور الازمة الاقتصادية جديدة واقدام المؤسسات الناجمة من تفجر القضية الوطنية بعد حزيمة حزيران ٦٧ ، ويا رافق ذلك كله من اشتداد وتيرة الاستغلال والتبذير الاجتماعي في ظل اصرار البرجوازية وسلطانها السياسية على تحميل اوسع الجماهير كل اعباء الازمة الاقتصادية وكل اكلاف النهج الانعزالي .

من هنا بدأت تقلص فريخ نيل الخدمات والرفق والانفاق ليس فقط في وجه جمهور البرجوازية الصغيرة الاوسع بل وفي وجه نخبتها المحدودة ايضا . والذين كانوا - من ابناء هذه النخبة - يتمتعون فيما مضى بالقسط الاوفر من نصيبات الوصايات بسبب ارتباطهم الى طوائف لا محظوظة ، اصبح عليهم الان ان يدقوا طعم العرمان منها . اما الذين كانوا - من ابناء تلك النخبة ذاتها - يحصلون في الاصل على التزوير الشحيح من نصيبات الاميازات بسبب ارتباطهم الى طوائف محرومة ، فقد بات عليهم ان يعمثوا العرمان مضامنا هذه المرة .

ان لقاء البرجوازية الصغيرة ككل - على تفاوت اوضاع مراتبها ونفقاتها - في اشتداد الازمة الاجتماعية المضطربة كان وما يزال مصدر الاضطراب السياسي التام في اوساطها على امتداد السنوات الاخيرة . مما نتج عنه بدء انحلال الروابط التي تشدها الى القطاع السياسي الطائفي والتي يربطها والمعملة الانتخابية التي تميز إنتاج هذا البرلمان كسل أربع سنوات . ذلك ان قدرة القطاع السياسي على حمل تشكيلات جمهوره الشعبي - الانعزالي بتوزيع نفقات

الامتيازات عليه عبر الخدمات الخاصة ( الفردية والعائلية والمشارية ) باتت شبه معدومة ... فالنفقات تقلصت الى حدودها الدنيا من ناحية بينما التكتلات تضخمت واختلفت نوعيا بحيث لم يعد ممكنا حلها على مستوى الخدمة الخاصة من ناحية ثانية .

ولقد ساعد على اشتداد وتيرة التنازم الاجتماعي والاضطراب السياسي في اوضاع البرجوازية الصغيرة نمو الصراع الطبقي من حولها خلال السنوات الاخيرة بين تطبيقه الرئيسيين : الطبقة العاملة من جهة والبرجوازية الكبرى من جهة ثانية ، بحيث برزت الطبقة العاملة بصفتها القوة الاجتماعية الضاربة ضمن جمهور الكادحين والطبقة التي تشكل عنصر التوحيد الرئيسي للحركة الشعبية وبرئانها المخلصي . وقد انعكس تعامل دور الطبقة العاملة على صعيد الصراع الاجتماعي ، نبوا ملحوظا لوزنها على الصعيد السياسي . واليها اضيف الدور الذي اخذت تلعبه الجماهير شبه البروليتارية في المدينة بشكل خاص .

ان شبه البروليتاريا ، التي يشكل انتمائها هي ايضا احدى نتائج نمط التطور الرأسمالي الصدم في لبنان ، يجد اصولها الاولى في الثلاثين الفسار الذين يمكن او سناجرون قذلة صغيرة من الارض لا يكتفي بدخولها لتأمين معيشتهم فيضطرون الى البيع الموسمي لقوة عملهم في الزراعة او الى ممارسة اعمال اخرى ، وفي الثلاثين الحاصلين الذين يمثلون بقايا علاقات الإنتاج شبه القطاعية والذين يؤدي بهم التشكك المزدحم لهذا النمط من اندماج الى المديانة ومن لم الى البعث عن بشري قوة عملهم في الزراعة او في اعمال اخرى ... هذه التفرقة من شبه البروليتاريا الريفية تشكل التبع الرئيسي لتيار الهجرة الفصل الى المدينة . وهو تيار تضام زخمه خلال السنوات الاخيرة عندما اضيف اليه التزوح الكثيف من مناطق الحدود الجنوبية الى بيروت تحت وطأة العدوان الصهيوني المتصاعد . هكذا تشكل ويشكل باستقرار جمهور واسع من شبه البروليتاريا حول بيروت ( هو ما اصطلح على تسميته بحزام البوس ) لا يملك واسملا وليست بعوزة وسيلة خاصة للعمل ولا يصادف طبقة رأسمالية قادرة على استخدام قوة عمله استخداما ثانيا . هذا الجمهور الواسع من المتابعين من العمل والاجراء غير المهرة ، والشغيلة المأجورين مؤقنا في المشاريع الرأسمالية ( مشاريع البناء بوجه خاص ) واليداع المتجرئين ، والخدم ، وروابي البنائين ... الخ ، لم يعد « كعبة مهيلة » بعد ان زجته الصراعات الوطنية والاجتماعية المعقدة في دوامة « العمل السياسي » فجوة بذلك طاقة الرغش والنفق التي يغترفها .

وسط هذا الصراع الطبقي التام تحت وطأة استئصال الازمة الاجتماعية ومضامفات المواجهات الوطنية الحادة - على الحدود وفي بيروت - لم تنفد البرجوازية الصغيرة استقرارها التاريخي كقاعدة « شعبية » رئيسية لنظام الطائفية السياسية فقط ، ولم يهتز دورها كعازل اجتماعي سياسي مأمون بين الطبقة العاملة وشبه البروليتاريا في المدينة والريف وبين البرجوازية الكبرى واقطاعها السياسي بحسب ، بل كان عليها ان تتلقى ايضا في هذه الفترة من اضطراب التشكيلة الاجتماعية تأثيرات الطبقة العاملة المضطربة والجماهير شبه البروليتارية عليها ، مما بدأ يفجر وعيها لازمتها الاجتماعية وبلاتمة الوطنية العامة ويعزدي الاضطراب السياسي في صفوفها .

هكذا يصنع بالانكاس رسم اللوحة التالية للتشكيلة الاجتماعية التي بدأت تهتز وتتساقط من تحت اقدام نظام الطائفية السياسية وبؤسبها شبه الطائفية .

— هناك من ناحية أولى الطبقة العاملة التي لا

يخاطب نظام الطائفية السياسية بها هو نظم التوزيع المتفاوت لنفقات الامتيازات على يد الجمهور الشعبي ايا من مصالحها المالية الضخمة اصلا ، والتي تتحمل اصخم الاعباء الناجمة عن استئصال الازمة العامة بوجهها الوطني والاجتماعي .

— وهناك من ناحية ثانية شبه البروليتاريا المستبعدة اصلا من دورة النمو الرأسمالي والتي لا يؤدي نظام الطائفية السياسية الا الى تكمير استبعادها وابقاعها فريسة الحرمان المزدحم والقمع المضاعف على الدوام .

— وهناك من ناحية ثالثة البرجوازية المتحررة المدنية والريفية ، التي بدأ نظام الطائفية السياسية الحارس لمصالح البرجوازية الكبرى يصدم نطلعا - بل وحتى تطلعا - على انكسارها الطائفية - الى الخدمات وفرض التزاحم والانقطاع . ومن هنا مصدر تدهورها الاجتماعي واضطرابها السياسي .

هل نستنتج من ذلك كله ان الجماهير اللبنانية - والتي تتشكل اساسا من الطبقات الاجتماعية الرئيسية المذكورة - قد خرجت كليا من تحت سقف نظام الطائفية السياسية بهت بات هذا النظام فاقدا لكل قاعدة اجتماعية « شجيرة » ليس هناك في الواقع ما هو اند خطا من صيانة وشرافه الاستنتاج المتسرع . فما زالت لنظام الطائفية السياسية قاعدته الاجتماعية « الشعبية » ، لكنها باتت تعاني القلا عبقا ظهر لنا بجلى صوره لدى استعراض تطور لبنان البرجوازية الصغيرة ودهورها المتسارع بشكل خاص . هذا الاحتلال الذي كان نجا نمو حركة الصراع الطائفي مناخ تغذ القضية الوطنية والاجتماعية على امتداد العقد الماضي ، يعود اليوم ليلعب دوره في دفع تلك الحركة الى مستوى اكثر تنجنا وتقدما بدأت تولد عنده استقطاب سياسية لم تشهد لبنان من قبل مثالا لها من حيث هبتها وضخامتها . وعلى قاعدة الصراع بين هذه الاستقطاب وما تطرحه من حلول « لازمة للبنانية » سوف يقرر ان المستقبل السياسي الذي ينتظر بلادنا .

## تسارع نمو اليسار وقوى التغيير الوطني الديمقراطي

لقد كانت اولى النتائج المترتبة على استئصال الازمة الاجتماعية واحتدام القضية الوطنية - امتناع الجمهور الشعبي الذي يؤدي به اصطام مطالبه بجدار النظام السياسي القائم ، الى الخروج على العلاقات السياسية الطائفية شبه القطاعية التي يكرسها النظام المذكور ، والى احتلال موقع التناقض الرئيسي معه .

هذا الجمهور الشعبي المتسع تتركز مدته الرئيسية في صفوف الطبقة العاملة ومن اوساط واسعة من البروليتاريا الصغيرة المدينة والريفية ولدى تلك الفئات شبه البروليتارية ( وخصوصا على امتداد حزام البوس حول بيروت ) التي بدأت تنتقل في ردد فعلها على الازمة الاجتماعية - الواسعة من الصعيد القومي المائل بتواك شلل « اليسار » و « التردد » والميل الانعزالي والاتحادي المائل بالقبول التسلطية ، الى صعيد الاطراف ( بمختلف الاشكال

المسلحة وغير المسلحة ) في الصراع الوطني الاجتماعي السياسي بحواره اللبنانية الرئيسية ونحت قيادة الاحزاب التقدمية .

ان وعي الجمهور الشعبي المذكور ، على اختلاف الفئات المكونة له ، للازمة الاجتماعية والقضية الوطنية يصل به الى رفض الاستمرار في دفع اكلاف النهج الانعزالي على الصعيد الوطني ، والى مقاومة نهج البرجوازية التقليدية على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي ، لم الى التناقض مع تركيب نظامها السياسي . واخيرا الى الانحياز للبرنامج الوطني الديمقراطي العلماني الذي تطرحه الاحزاب التقدمية جوابا على قضايا المرحلة الراهنة من تطور لبنان :

— برنامج المواجهة الوطنية لبنانيا وفلسطينيا وعربيا .

— برنامج المطلب الاجتماعي المستهدف تقييد نزوع البرجوازية الى تحميل اعباء ازمتها لاوسع الجماهير واجبارها على تعديل وجهة تطور اقتصادها والتزامها تحمل اكلاف تقييد قوة عمل الجماهير المتجدة .

— برنامج التغيير السياسي المتصور حول هدف تصفية العلاقات السياسية الطائفية شبه القطاعية المظلمة واقامة ميثاقية علمانية معاصرة ونظرة .

ان اتساع القاعدة الاجتماعية المناهزة الى هذا البرنامج الوطني الديمقراطي المرحلي ، ادى الى زيادة ملحوظة في الوزن السياسي للاحزاب التقدمية والى تعاظم دورها في الحياة العامة للبلا خلال السنوات الاخيرة . وهو امر عززته احداث وتطورات هذا العام ( ١٩٧٥ ) حيث برز اليسار قوة استقطاب رئيسية والطرف الوحيد الذي يطرح حيل الازمة الوطنية الاجتماعية السياسية حلولا مقبولة الاثاق . وفي هذا الاطار لابد من تسجيل الحقائق التالية :

## ١ - الدور الطبيعي للشيوعيين في النضال الوطني الديمقراطي

لقد تأكد هذا الدور وترسخ في مختلف التصادات الوطنية والاجتماعية والسياسية التي خاضتها الحركة الشعبية على امتداد السنوات الماضية : من نصاللات الطبقة العاملة في جميع تحركاتها الحثيئة والديمقراطية العامة التي ازدادت وحدة وشموها ، الى النصاللات التي انخرطت فيها اوساط واسعة من العمال الزراعيين والفلاحين في سبيل العد من الاستغلال المضاعف الواقع عليها وبناء تنظيماتها النقابية والمهنية ، الى الاسهام المستمر الذي قدمته الحركة الطلابية في النضال من اجل الديمقراطية التعليم ووطنيتها وفي مجمل قضايا البلاد ... واخيرا الى المواجهات الوطنية الكبرى التي تولدت دوما للقضية الفلسطينية ونفخا من الوهن حيل العدوان الاسرائيلي المستور .

وفي مجرى هذه التصاللات جميعا ، حيث لعب الشيوعيون دورهم الطبيعي ، توطدت ونمت العلاقات الرافقية بين منظمتنا - منظمة العمل الشيوعي - وبين الحزب الشيوعي ، مولدة اشكالا أكثر تقدما من التفاعل النظري البرنامجي والوحدة السياسية النضالية والعمل التنظيمي المشترك . . . ان توطيد وتطوير هذه العلاقات الرافقية كان وما يزال عنصر دفع لمسيرة الشيوعيين جميعا ( في الحزب وفي المنظمة ) نحو اقل أكثر نبوا وأكثر تلبية لاحتياجات النضال التقدم الحركة الشعبية اللبنانية كلها .

## ب - الدور القيادي البارز للحزب التقدمي الاشتراكي ولرئيسه كمال جنبلاط

كان للدور الذي لعبه الحزب التقدمي الاشتراكي ورئيسه كمال جنبلاط في قيادة الحركة الوطنية اللبنانية على امتداد السنوات الماضية ، ابلغ الاثر في تصعيد زخم هذه الحركة وتوطيد استقلالها السياسي وتطوير التعاون بين مختلف اطرافها .

ذلك كله تجلى بأكبر الاشكال وضوحا خلال المواجهات النضالية الحادة التي دخلتها الحركة الوطنية هذا العام . لقد لعب كمال جنبلاط والحزب التقدمي الاشتراكي دورا بالغ الامية في وضع الخطة السياسية الصالبة التي تحركت بموجبها القوى التقدمية منذ مجزرة عين الرمانة ( ١٢ نيسان ١٩٧٥ ) دفاعا عن المقاومة ونحت شمسارات « المطلب الوطنية » وفضل حزب الكتائب .

كما اضطلع كمال جنبلاط والحزب التقدمي الاشتراكي بالقسط الاكبر من مهمة تقيم هذه الخطة السياسية الى الراي العام العربي وتكريس استقلال الحركة الوطنية اللبنانية على قاعدة التعاون الوثيق بينها وبين جميع القوى الوطنية في العالم العربي .

واخيرا كان للحزب التقدمي الاشتراكي ورئيسه كمال جنبلاط دوره الاساسي في توحيد موقف الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية حول برنامج سياسي مرحلي يوفق الرصيد الشعبي الكبير الذي حققته من اجل فتح صفحة جديدة في مسيرة نضالها .

## ج - تعزيز لقاء التعاون بين اطرافه

كان لقاء الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية على برنامج سياسي مرحلي مشترك فاعله طور جديد من العلاقات بينها ، وفي مسيرة الحركة الشعبية اللبنانية ككل . وهو امر سوف يساهم مستقبلا بمعالجة مسألة قيام « الجبهة الوطنية التقدمية » على صعيد اكثر تقدما .

لقد نظرنا الى قضية قيام الجبهة ، دائما ، على انها عملية تاريخية متداخلة تحقق على طريقتين من الخطوات يقدر وما تنمو وتتسع التصاللات الوطنية والاجتماعية المشتركة ويقدر ما يتطور الوضع السياسي العام في البلاد الى الدرجة التي يصح معها قيام الجبهة حاجة موضوعية اكثر إلحاحا . لذا لم يكن من قبيل الصدفة ان تحقق الاحزاب والقوى

الوطنية والتقدمية ، في هذا الوقت بالذات ، اول نجاح ملموس اياها على صعيد ارساء الاساس البرنامجي للجبهة ( المطلوب ) . فلقد اتت هذه الخطوة في امتداد تاريخ طويلا من النصاللات المشتركة التي اضطلع بمسؤولية خوضها وتوحيدها اقاء الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية . كما ان هذه الخطوة تعكس اليوم مجمل التطورات الجذرية المتفانية في الوضع السياسي اللبناني ، من حيث كونها تأتي تلبية للحاجة الموضوعية الى مزيد من التماسك والتفطيل النضالي الواسع في صفوف الاستقطاب الشعبي الضخم الذي يخلق اليوم حول الاحزاب التقدمية ويشكل القوة الاساسية الضاربة الملهمة لتجسيد ارادة اوسع الجماهير اللبنانية في التغيير .

## اتساع حركات المطالبة بحقوق الطوائف المحرومة

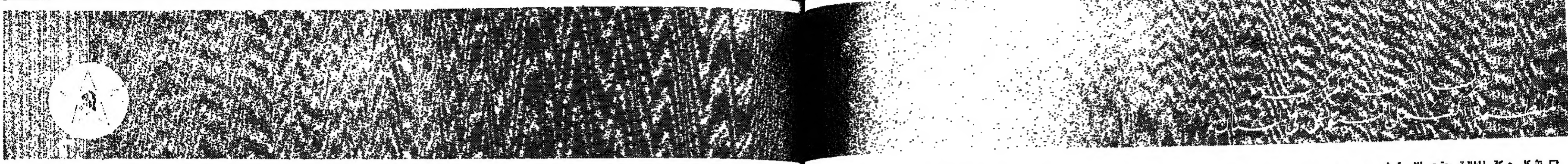
اذا كان اختلال القاعدة الاجتماعية للطائفية السياسية ومؤسستها قد ادى ويؤدي من ناحية اولى الى نمو استقطاب شعبي ضخم حول الاحزاب التقدمية وبرئانها الوطني الديمقراطي العلماني ، فلابد من القول انه ادى ويؤدي من ناحية ثانية الى نمو ملحوظ في جماهيرية حركات المطالبة بحقوق الطوائف المحرومة والى تزايد وزنها السياسي .

وليس في نمو هذين الاستقطابين ، في ان معا وعلى قاعدة الظروف المادية نفسها ، اية مفارقة تستعصي على الفهم . ذلك انه اذا كانت الازمة الوطنية - الاجتماعية المحتدمة تشكل اساسا لنمو وعي سياسي طبقي لدى جمهور شعبي متسع هو جمهور البرنامج الوطني الديمقراطي العلماني الذي تطرحه الاحزاب التقدمية ، فان ذلك لا يلغي ، في هذا الطور من الصراع الاجتماعي السياسي ، وجود وفعالية اشكال من الوعي الشعبي العفوي لازمة ذاتها ، يبقى المجال امامها مديدا وفسيحا .

هذا الوعي الشعبي العفوي هو البحر الذي تغترف منه الحركات المطلبية الطائفية مادتها الجماهيرية . وهي اذا نرى في اختلال قوانين توزيع الخدمات وفرض الوعي والانفعال المبعول بها في نظام الطائفية السياسية المصدر « الجوهري » لازمة ، « تناضل » من اجل تصحيحها على ارضية النظام نفسه . لذا فانها رغم اختلافها في العموم بين جدر اجتماعي « محروم » تساهم فعليا في اعادة إنتاج الطوائف السياسية الطائفية شبه القطاعية تحت وهم امكن تكييفها لجعلها أكثر توازنا ، وامكان حل الازمة الوطنية الاجتماعية السياسية ضمن اطارها .

ولا بد من القول هنا ان استمرار تلك العلاقات السياسية المختلفة مكرسة ومحجة بالقوانين والمؤسسات القائمة ، واستمرار ابتلاعها لمختلف مجالات الحياة اللبنانية ، سوف يظل يبيح - ولفترة طويلة من الزمن - جماهير واسعة على ان تهي وتطرح مشكلاتها على صعيد طائفي ، الى ان يؤدي اصطدامها المتكرر ببطار النظام السياسي الى الخروج كليا عليه وعلى العلاقات المتخلقة التي يرسبها .

هكذا من الأصل



تشكل حركة المطالبة بحقوق الشيعة أبرز تمييز من نمو حركات المطالبة بحقوق الطوائف المحرومة خلال السنوات الأخيرة . وهي من حيث تكوينها تضم حشداً من القوى الاجتماعية والسياسية يبدو تفاهماً واضحاً للدين : من رجال الدين الشيعة ، إلى فريق من الاقطاع السياسي الشيعي ، إلى ممثلي البورجوازية الشيعية الثابتة ، إلى اقسام واسعة من جماهير الشيعة الكادحين العمال والبورجوازية الصغيرة والطوائف شبه البروليتارية في المدينة والريف . فما الذي سيجر ويسحب إلى هذه القوى جيمهاا ململمشة رسمياً في ظل برنامج مطروح باسم الطائفة الشيعية اجمالاً على قاعدة مصالح متباينة في النهاية ؟

لا يمكن تفسير ذلك إلا بالنظر للموقع المتدني الذي يحيط به النظام السياسي اللبناني للطائفة الشيعية ككل ضمن هرم الامتيازات الطائفية التي ينهض عليها هذا النظام ، ومدى التناقض بين هذا الموقع وبين الوضع « الفعلي » للشيعية .

فرجال الدين الشيعة كانوا يجدون أنفسهم ، إلى ما قبل سنوات ، مستبعدين كلياً من دائرة التنظيم المؤسسي اللبناني لمختلف الطوائف اللبنانية . وهو ما كان يدهم عليه المطالبة بمساواتهم برجال الدين من بقية الطوائف عبر ايجاد مؤسسة دينية طائفية تسميها ما يزال القهول عليها حتى اللحظة بصراعهم من اجل ارسائها وثبيت الاعتراف بها .

والاقطاع السياسي الشيعي يجد نفسه ، وهو « الممثل » لأكبر الطوائف اللبنانية عدداً ، الطرف الاضعف في مختلف مراكز ومؤسسات السلطة السياسية بالقياس إلى « ممثلي » الطوائف الرئيسية الأخرى . لذا صارع هو الآخر ، من اجل نصب اوفى في السلطة . ويزداد صراعه هذا اتحداً نظراً لبداية انهيار الحلقة الرئيسية من الاقطاع السياسي الشيعي ممثلاً بالاقطاع الاسدي ، مما يجعل حلقاته الأخرى الثانوية ، التي كانت مسهولة بـل وحتى مضطهدة من جانب « الدولة » ، تكف الآن عن كونها « الشيعية » من اجل انتزاع الاعتراف بها وريثة للاقطاع الاسدي على كل المستويات .

والبورجوازية الشيعية الثابتة ترى ان وزن جناحها الحالي — المكون عموماً من المهاجرين — في الاقتصاد اللبناني لا يتناسب اتقاناً مع الموقع التواقي الممنح لها بين اطراف السلطة المسيطرة . كما ترى ان وزن ممثليها الواسطي في اطار الطبقة الوسطى اللبنانية اجمالاً لا يتناسب هو ايضاً مع المكانة الواسطة التي يحتلونها من القسوس المقتوحة امامهم نسي وقائهم الدولة العليا واجهزتها الرئيسية وفي مؤسسات الادارة اللبنانية العامة والخاصة اجمالاً . لذا فهي تصارع كلاك من اجل مركز اقوى في اطار الطبقة المسيطرة الاقتصادية وسياسياً . اما الجماهير الشيعية الكادحة التي تستغلها حركة المطالبة بحقوق الشيعة ، فانها تطرح مطالبها على المستوى الطائفي ، نظراً لكونها تعاني — أكثر من سواها — الفقر الوطني والاجتماعي ملكها بالقهر الطائفي . اذا أنها لا تتحمل فقط اعباء الحرمان الاصلي والعام النسي بات « الاقتصاد الحر » يفرضها على مجموع الجياهير اللبنانية ، بل تتحمل ايضاً اعباء الحرمان الاصلي النسي يخصها بها نظام الطائفية السياسية حين يضعها في اسفل السلم ضمن ترابح عميلة توزع فصالات الامتيازات على بعضي الجمهور الشيعي من بعض الطوائف . ولأن وهيا المعوي لا يصل بها إلى أكثر من رؤية الخلل في النظام السياسي على أنه خلل في تطبيق قواعد التوزيع الطائفي — وليس في القواعد ذاتها — فهي تصارع لتضييقه تحت وهم امكانية التوزيع « الاعل » للامتيازات بشكل يمهيا على الجميع بدل ان تبقى محصورة في شرائح اجتماعية طائفية معينة !

ان القاسم المشترك الظرفي الذي يؤمن « اللحمة » بين تلك القوى الاجتماعية والسياسية المتنافرة يتمثل في كونها تصارع جيمهاا ، ككل انطلاقاً من مصالحه وحاجاته ، في سبيل موقع

أفضل ضمن الترتاب العام الذي يرسبه نظام الطائفية السياسية ويكرسه قاعدة للحياة اللبنانية .

وهنا بالضبط يكمن المازق التاريخي لحركة المطالبة بحقوق الشيعة . اذا الذي يمكن ان يتحقق من برنامجها فعلياً على المستوى الطائفي ؟ من الممكن بالطبع تحويل المؤسسة الدينية الطائفية الشيعية إلى مؤسسة راسخة تضاهي « اعراف » المؤسسات الدينية للطوائف الأخرى . ومن الممكن ايضاً ان يتسحب النظام السياسي الطائفي شبه الاقطاعي لصحة أكبر نسي السلطة تغطي لاطراف الاقطاع السياسي الشيعي المسبعد والضليلة التناؤد حتى الآن . كما أنه من الممكن ان تحتل البورجوازية الشيعية الثابتة ، بجناحها المالي ويمتدني طينتها الوسطى ، موقعا أكبر ضمن الطبقة المسيطرة وفي اجهزة الدولة والادارة اللبنانية العامة والخاصة . ذلك ان مطالب كل تلك القوى تقع بالفعل ضمن قدرة النظام السياسي القائم على التلبية والتكيف .

لكن ما لا يمكن تحقيقه على المستوى الطائفي هو بالضبط المطالب الوطني والاجتماعية للجماهير الشيعية الكادحة لأن هذه تقيض بها لا يتأس عن نظام توزيع الفصالات على جماهير الطوائف .

ان دخول هذه الحقيقة إلى وعي الجماهير الشيعية الكادحة ، المنقطة الآن حول حركة المطالبة بحقوق الشيعة ، لا يمكن ان يتم الا عبر مسيرة تدريجية مديدة يصطدم فيها كادحو الشيعة بجدار النظام السياسي الصلب تكراراً ، وتتحقق خلالها عملية فرز متنامية تكسر الوحدة الظرفية القائمة الآن بين القوى الاجتماعية والسياسية الشيعية « المسيطرة » والتي سوف يزول تناقضها الجزئي ومع النظام السياسي القائم حين ينحيا بعض ما تطلب به من حصة في الامتيازات « المؤسسة الدينية الشيعية » الاقطاع السياسي الشيعي ، البورجوازية الشيعية الثابتة ، وبين الجماهير الشيعية الكادحة التي سوف تبقى ابواب النظام موصدة في وجهها على الدوام . عندها سوف تصبح هذه الجماهير أكثر قابلية لوعي ازمتها على صعيد سياسي طائفي ، أي أكثر قدرة على ان ترى بوضوح مدى الوهم الذي يتطوي عليه انفراد الوحدة بين جميع طبقات الطائفة الشيعية ، ووعي القوم الذي يحكم محاولاتها المتكررة تحقيق مطالبها على صعيد طائفي . وهذا الوعي سوف يكون طريقها لمعاداة اطر العمل الطائفي وللانفراد التزايد في الجري العمام لتفصل القوى السياسية التقدمية الممثلة في برلمانها الوطني الديمقراطي العلاني ، لجميع الحريين والتقدميين . لكن وصول الجماهير الشيعية الكادحة ، المنقطة الآن حول حركة المطالبة بحقوق الشيعة ، إلى هذا الاختيار الحاسم ، امر مرهون في جزء منه بنمو التفصال الجوهري للاحزاب التقدمية والمضالها بمسؤولياتها في تسريع وتيرة التحول الذي كادهي هذه الطائفة باتجاه تحريرهم من المازق الطائفي الضيق الذي يراوحو نضالهم عنده . مما يفرض تحديد وتقسيم واضح تجاه حركة المطالبة بحقوق الشيعة يقطع العلاقات بينها وبين الاحزاب التقدمية ويرسيها على اساس ملتح غلام .

في رأينا أن هذه العلاقة ينبغي ان لا تكون علاقة تصادم بأي حال .

صحيح ان تلك الحركة تضم — فين تضم — قوى هي في النهاية جزء من الطبقة المسيطرة اقتصادياً وسياسياً . وصحيح أنها برنامجها المطروح باسم الطائفة الشيعية ككل تضع نضال كادهي الشيعة امام مازق تاريخي لا خلاص منه الا بالخروج عليه . ذلك كله صحيح ... لكن الصحيح

ايضاً هو ان الجماهير المنقطة حولها إنما تميز بهذا الانفصال عن طوع جزري إلى تحقيق مطالب ينهض فيها وبين البرنامج الوطني الديمقراطي للحركة الشيعية اجمالاً ، أكثر من قاسم مشترك . وهذا يمكن الوجه الإيجابي لحركة المطالبة بحقوق الشيعة والذي لا تحجب من النظرة الإيجابية الطائفية التي تولفه والتي هي وريثة الصلة بمستوى الوعي القومي لدى

جماهير يجبرها نظام الطائفية السياسية على ان تظل صيا التعبير والطرح الطائفيين .

لذلك كله نقول ان العلاقة بين الاحزاب التقدمية وبين حركة المطالبة بحقوق الشيعة ينبغي ان لا تكون علاقة تصادم ، بل المطالب على وجه الدقة قيام علاقة تعايش مديد بين الطرفين . والتعايش ينطوي هنا على التحالف والتفاهم ان معاً .

— التحالف اساساً ودائماً مع الجماهير الكادحة لحركة المطالبة بحقوق الشيعة ، ثم التحالف مع الحركة بجناحها يكون نضال الجماهير الكادحة من اجل نضالها الوطني والاجتماعية هو الوجه الطائفي على الحركة الكادحة لسياسي . والصراع اساساً ودائماً مع القوى التي تستغلها المطالبة بحقوق الشيعة والتي تشكل « القرع الشيعي » من اجل الطبقة « اللبنانية » المسيطرة اقتصادياً وسياسياً . ثم الصراع مع الحركة بجيمهاا حين تكون تلك القوى المبدية هي الطائفة على الحركة المنحكية بمسيرتها .

— واخيراً التفصال عبر صلة التعايش المديد هذه من اجل تقرب اتق تحرير كادهي الشيعة من مازق البرنامج الطائفي الذي يراوحو نضالهم عنده ، وتحويلهم صوب الافرا في الجري العمام لتفصل الحركة الشيعية بقيادة افراسها التقدمية .

ولعل في هذه الاسس المطروحة اطاراً مقبوا لتنظيم الصلة بين الاحزاب التقدمية وحركة المطالبة بحقوق الشيعة ، ما يصلح ان يكمن قاعدة لثلاثة سوية بين الاحزاب التقدمية وبين كل حركات المطالبة بحقوق الطوائف المحرومة .

ولكن ... لماذا ندعو إلى علاقة تعايش مديد ( هي مع ) من التحالف والصراع في ان معاً ) مع حركات المطالبة بحقوق الطوائف المحرومة ، بينما ندعو بالقتال إلى تصادم مديد مع خط صراعي مستقيم مع جميع حركات الدفاع عن الامتياز الطائفي وعن ديمومة الامتيازات الطائفية ؟

ليس في تجربتنا — على صعيد الموقف — بين طينتين التميز من الحركات الطائفية ، أي وقوع في شرك الطائفية كما في كثير من النظم السياسية ، فالتمييز بمصدره بالضبط الاختلاف الجذر الانحياي لكل من النطين . ونحن اذا نقاوم الطائفية ونسعى لإزالتها لا نعامل معها وكأنها خطيئة اخلاقية اصيلة اصيب بها هذا المجتمع اللبناني من لدن القدر ، وما علينا للفتايل منها الا ان نعلمنا دائماً وندعو إلى الاقتلاع عنها إلى وجعت «نوصليها بالطريقة البشيرية نفسها مهما كانت الصعوبة الملقية نسي لتبسيها !

نحن اذا نقاوم الطائفية ونسعى لإزالتها نعامل معها على أنها نظام سياسي ملدي تقوم كل وظيفته في النهاية على مضاعفة الامتيازات في يد الجناح المهيمن ضمن الطبقة المسيطرة من خلال اقتران امتيازاته الاقتصادي الاصلي ، بكم التميز لطيفة المسيطرة عموماً ، باستئثار اقتصادي اصلي بكم . انتهك طوائف معينة ( وهذا هو المعنى المادي للنفي بكم الاستئثار الطائفي ) — ثم مضاعفة الحرمان إلى فضاء اجتماعية هريضة من خلال اقتران حرمانها الاقتصادي الاصلي بكم انتهكها إلى مجموع الجماهير اللبنانية الكادحة ، بكم اقتصادي اصلي بكم انتهكها طوائف معينة ( وهذا هو المعنى المادي للنفي بكم لتجبر الحرمان الطائفي ) .

واذا ننشغل من موقعنا الوطني الطائفي ، موقع البروليتاريا اللبنانية وجناحها ، لاقفاء الطائفية السياسية فنحن ننشغل بالضبط لتصفية اميازات الامتيازات الطائفي في امتداد نضالنا لتصفية ككل الامتيازات الاقتصادية الاجتماعية السياسية ، كما ننشغل اساساً لتحرير بعض الجماهير الكادحة من اعباء الحرمان الطائفي في امتداد نضالنا لتحرير كل الجماهير الكادحة من كل اعباء الحرمان

والفقر الاقتصادي الاجتماعي السياسي . لذا فنحن متصادمون بالضرورة — ومن موقع محض طائفي — مع كل حركات الدفاع عن الامتيازات الطائفي وعن ديمومة الامتيازات الطائفية . . كما نحن متعايشون بالضرورة — ومن موقع محض طائفي ايضاً — مع كل حركات المطالبة بحقوق الطوائف المحرومة .

يبقى لنا نحدد لهذا التعايش افقه الواضح ، فلا نسع في دليل حركات المطالبة بحقوق الطوائف المحرومة ولا ننقسي انتمائنا معها مغروراً ، بل نمارسه على شكل مزيج من التحالف والصراع هدفه الآخر اجتذاب الجماهير الكادحة للطوائف المحرومة إلى الجري العمام لتفصل الوطني الديمقراطي الطائفي بقيادة الاحزاب التقدمية . ذلك أنه في مجرى الصراع الطائفي وحده ( بكل تمييزاته الوطنية والاجتماعية والسياسية ) يتحقق حل المسألة الطائفية في النهاية : عبر نضال كل الامتيازات ومن بينها اميازات الامتياز الاقتصادي الطائفي المركب ، وعبر تحرير كل الجماهير الكادحة من كل اشكال الحرمان ومن بينها الحرمان الاجتماعي — الطائفي المركب .

الحل الفاشي من الازدهار إلى الحزب المأزق

في مناخ الازمة الوطنية — الاجتماعية الحادة التي يشهدها الوضع اللبناني الراهن ، لا يشكل ازدهار المشاريع الفاشية ونموها مقابل نمو قوى الحل الوطني الديمقراطي العلماني وتزايد وزنها السياسي ، ظاهرة ذات طابع استثنائي . بل ان ذلك يعبر عن قانون عام يحكم مسار كل أزمة « فاصلة » كالأزمة التي يجتازها لبنان في هذه المرحلة من تطوره : فيمقابل الاستقطاب اليساري الحاد ينشأ « عادة » استقطاب فاشي صلب .

ويشر ما يستند الحل الفاشي لازمة اللبنانية ، والذي يحمل لواء حزب الكتائب ، أبرز خصوصياته من طبيعة التركيب الاجتماعي السياسي المميز للبنان ، فانه يفتي بمحتفلا بعض السمات الرئيسية المعاية للحل الفاشي في كل زمان ومكان .

لماذا تبدو الكتائب مؤهلة أكثر من سواها للاضطلاع بمسؤولية الحل الفاشي وحشد اعراض القوى حوله ؟

الجواب على ذلك ان حزب الكتائب يبدو وحده ، من بين جميع « احزاب » الطبقة المسيطرة ، الحزب الذي يملك طامياً « شمعياً » يعكس مثله المستقرة بنباتات اجتماعية واسنة بشدوة اليه ايدولوجيا وسياسيا ونفثيا .

ليس حزب الكتائب حزب الطبقة المسيطرة الوحيد ، ولا هو بالطبع حزب كل الطبقة المسيطرة . بل هو على وجه الدقة الحزب الذي ينتسب برنامجه إلى مصالح الجناح المسيحي المهيمن ضمن تلك الطبقة ، أي الجناح الذي تتركز عنده وفيه أعلى اشكال الاستئثار الاقتصادي — الطائفي المركب .

ان « دليل » حزب الكتائب لهذا الانحياز من الطبقة المسيطرة يشكل في الواقع خليطاً من التمييز السياسي

الاقتصادي المباشر للبورجوازية عبر حضور حشد من البورجوازيين في قيادته وحولها ، ومن التمييز السياسي البورجوازي بالوكالة عبر امتلاك الحزب لمعد كبح من مغانم الاستئثار السياسي الطائفي ، المحلية والشارية والمالية ، وتكفيه الشديد مع ائينة السياسية الريفية : منبت الاقطاع السياسي وبؤرة تولده . وربما يكون حزب الكتائب هو الحزب الذي تظهر فيه مير « توطئه » لبعض اوساط الطبقة المسيطرة ، الشد الاستئثار اختلافاً في صفة التمييز السياسي الراهن للبورجوازية اللبنانية ، بفعل التعايش المستمر بين العلاقات الاقتصادية الاجتماعية الرأسمالية والعلاقات السياسية شبه الاقطاعية وتكفيها المتبادل . الامر الذي نتج عنه ذلك الخليط الهجين من الاقطاع السياسي « المبرز » والبورجوازية المستوددة سياسياً إلى ايدولوجية وعلاقات مهود الاقطاع .

ولكن بأي معنى يشكل حزب الكتائب حزبا ذا طابع « فاشي » ؟

— بمعنى أنه حزب الفئات الاجتماعية التي يخصها النظام السياسي الطائفي شبه الاتفاقي للبورجوازية اللبنانية بالتصويب الاوفر من فصالات الامتيازات الموزعة على الجمهور الشيعي . وهي هنا فئات مسيحية من حيث انتمائها الطائفي . اما من حيث تركيبها الاجتماعي فغلب عليها طابع الانتماء الى شرائح من الطبقة الوسطى والبورجوازية الصغيرة المدينة والريفية مع ملامح عمالية وشبه بروليتارية تتركز ضمن أكثر فئات الطبقة العاملة وشبه البروليتاريا استنداداً إلى الريف والعلاقات السياسية السائدة فيه . ومن خلال شيطه لهذه الفئات جميعاً يزدي حزب الكتائب وظيفته الفريدة ، من دون كل « احزاب » الطبقة المسيطرة في حفظ تماسك جزء من القاعدة الاجتماعية « النسيبة » للنظام السياسي وجنيد واثبات له .

هذا الطابع « الشيعي » لحزب الكتائب هو ما يجعله ، خلافاً لغيره من « الاحزاب » التي هي أقرب إلى التجهيزات الشخصية للاقطاعيين السياسيين منها إلى الاحزاب المصرية ، مجبراً على تحقيق كل ردايت الفصل الاجتماعي والسياسية للفئات التي يخصها في قاعدته وعلى التكيف معها وتكيفها . واذا كان برنامج حزب الكتائب قد انطوى دائماً على « حل فاشي موعود » ، الا ان هذه الفاشية لم تكن « لتزدهر » لو لم تصادف مؤخرها نملاً مؤامراً « لإزدهارها » . فتحت فضاء الأزمة الوطنية الاجتماعية ، وما ولدته من فقدان بعض اوساط الطبقة الوسطى والبورجوازية الصغيرة و « الجاهل الشيعي » المسيحية بوجه عام لبعض ما كانت تتمتع به من فصالات الامتيازات ، تحت ضغط الأزمة هذه بدأ يسود تلك الاسواق الاجتماعية — الوثيقة الصلة بالكتائب احساس بالدهور المادي المتسارع ثم بتأليس السياسي من اماكن استعادة دورة « الازدهار » المتصورة التي بدت بالنسيبة اليها وكأنها قد ذهبت إلى غير رجعة . لذلك هو ما جعل تلك الفئات « تطالب » الحل لازمتها بأي لمن ، وعن اسرع الطرق ، لإيقاد مجلة الدهور والخروج من دوامة الانهيار . وهذا هو بالضبط المناخ الملالم لقبيل الدسموات الفاشية والانجرار خلفها في « الوسط الشيعي » .

هكذا وجد حزب الكتائب الطريق امامه مهودة للنظم من تلك الفئات بفسره الخاص لازمتها وبرودته البرنامجية عليها . وهنا كان من الطبيعي ان نجد انتماء امام التفسير الفاشي بكل ملامحه التقديري ( مضاعفاً اليها الطابع اللبناني الخاص بالكلية ) : أي أمام التفسير الذي يقبل نضال الازمة اسبانيا واسبانيا لنضال ليجعل « الجمهور » في موضع التمييز للحلول التي يعرضها .

لذا ينسجل الخط الفاشي الكتائبي في تسريه لأسباب الازمة الوطنية الاجتماعية وتلمسه نتائجها وميافته للردود البرنامجية عليه ، على انه انقلب التالي :

● غلارمة ليس سببها تصاعد الكلال الانحياي التراجعي في معالجة القضية الوطنية اللبنانية وعلسيتها وعربيا ، بل سببها نهج المواجهة الوطنية مع اسرائيل الذي زجت لبنان في حمة المقاومة الفلسطينية وطينها : الحركة الوطنية اللبنانية ! ● الازمة ليس سببها ايضاً اضرار البورجوازية على تدفق الجماهير كل لون النهج الاقتصادي لنظامها الرأسمالي

بل سببها الصراعات المطالبة المتكاثرة التي يشق وراءها « اليسار المخرب » ! .

● والازمة ليس سببها اخراً ان النظام السياسي القائم لم يعد قادراً على ان يوزع من فصالات اميازات الطبقة المسيطرة على الجمهور الشيعي ما يستحق او يغني عن جوع بل سببها ان الدولة لم تعد تستطيع على ككل الاراضي اللبنانية ، وان الامن الذي هو « بتروك لثان وعلة ازدهاره » بات مقفودا بسبب قيام « الدوليات المسلحة » من ناهية والمهجيات التي يشنها النار على النظام لارهاقه توتيدا لانقلاب شيوعي بطيح به في النهاية من ناحية ثانية ! .

وككل دعوه ناشية تقسم التلازم بين النظام والكيان القومي والحرر ، فتجأ إلى ارساة ايدولوجية المتصورة الترومي والحرر ، فتجأ إلى ارساة ايدولوجية المتصورة « القومية » لتفتش « روما جديدة في الشعب » — ليست في النهاية سوى روح المهاد للشيوعية — هكذا تفصل الدعوة الكتائبية الفاشية مع بعضي التحوير من نفي اللازم بين النظام والكيان والطائفة . نضالاً إلى خط الدفاع الاخضر ، إلى ايدولوجية المتصورة « القومية » الطائفية المستعصية من اجل تسمير « الجمهور » خلفها كـل مركبات وعقد الخوف المتولدة تاريخياً لدى الأقلية المسيحية العربية في المحيط الاسلامي العربي ، تذكروها وما ووداه ان تفسير النظام السياسي اللبناني معناه « زوال » وجود طوائف معينة او ! احسن الاحوال تعرضها « لطفيان » اكثري طائفي « معاد » : على قاعدة هذا التفسير المطلوب للازمة الوطنية الاجتماعية يطرح حزب الكتائب برنامجه « لحلها » فاذاً بنا امام منطق الحل الفاشي آباء كما يبدو في كل زمان ومكان !

— نجديد اسباب « الدهور » : أي تجسيد المواجهة الوطنية لاسرائيل وجنيد الصراع الاجتماعي السياسي في ان معاً . — وللوصول إلى هذا الهدف يكتفي بتنفيذ برنامج « عملي » من تعطين نقط : اقتلاع القاونة الفلسطينية وسحق الشيوعيين ا وعلائهم بالطبع ! .

بذلك يستعيد لبنان « الكتائبي » امناه الاجتماعي السياسي ثم ازدهاره الاقتصادي الضائع ! وكل حزب ملني يندب نفسه لحل أزمة الطبقة المسيطرة وانقل نظامها ، فينشأها بداية ان تنفض من نفسها غير الانقسامات وتشر من ساعد الجدي في مواجهة اسباب الازمة كما يراها ، لم يتسا حزب الكتائب بتر خلال السنوات الماضية بتأشده للبورجوازية اللبنانية ولوكيها السياسي ان تطلع من « تسامحها » في امر « سيادة » دولتها على جميع الاراضي اللبنانية حال المقاومة الفلسطينية ( اما اسرائيل فمن نفي واردة في حساب الجاهل الشيعي ) وان تطلع ايضاً عن « ترودها وضعفها » في التعامل مع اليسار « المخرب » ! . وكل حزب فاشي ايضاً ، ينمي على الطبقة المسيطرة مجزأ متحملاً لا يستجيب له لم يقدم نحو مباشرة «الحل» بنفسه ، هكذا نمل حزب الكتائب حين اعلان انه لا امل يرجى من تكرار ونشأة هذه الدولة « المعاجزة » والمصرة على النظام « اليبس » ... فكانت الجولات الثلاث النسي شهدها البلاد انطلاقاً من مجزرة عين الزمالة نسي ١٢ نيسان ١٩٧٥ .

واذا كانت الجولات الثلاث المذكورة قد اذنت حضور الحل الفاشي وقدرته على استقطاب قوى شيعية عريضة نسبياً ، فانها قد كشفت في الوقت نفسه خصوصية اللبنانية والمآزق التاريخي الحزبي عليها : مازق استحالة نجاح انقلاب فاشي « شعبي » يملك بزماء السلطة على يد حزب الكتائب او من يملكه كونها .

فحزب الكتائب عاجز عن استكمال الشرطين اللازمين لامتلاك القدرة على القيام بانقلاب فاشي : توحيد البورجوازية المسيطرة بكل طوائفها حوله وتوحيد كل جمهور الطبقة الوسطى والبنوع الانتمايات الطائفية والمستعد لقبيل الحلول الفاشية خله .

ان ايدولوجية المتصورة « القومية — الطائفية » التي يتفدى منها النهج الفاشي لحزب الكتائب والتي لا يستطيع تطويرها ، هي التي تجعله عاجزاً عن ان يكون « حزب الفاشية

هكذا من الأصل

**الليبية «كلها» وتجبره على أن يظل دائما «حزب الفاشية المسيحية» لا أكثر .**  
لذا فإن تطبيق الحل الفاشي على يد حزب الكتائب لا يمكن أن يتخذ شكل انقلاب يستولي على السلطة - بعد تمهيدات - بضربة واحدة مفاجئة (صفة الانقلابات الفاشية تاريخيا) بل هو محكوم بالضرورة أن يتخذ شكل اقتتال أهلي طائفي غير قابل للحسم . وانقضى ما يمكن أن يولده في هذه الحالة عمليات تغيير متوالية في التوازنات السياسية القائمة .

**أما إذا اتجه المشروع الكتائبي الفاشي نحو الحسم فإن نتيجته لن تكون سوى الانتحار بالنسبة لكل المصالح التي يمثلها وتلك التي يدعي تمثيلها .**

ذلك أن المعنى الوحيد للحسم هنا ، على قاعدة الإيديولوجية العنصرية «القومية - الطائفية» ، هو تقسيم لبنان أي تقطيع أوصاله البشرية والاقتصادية السياسية من أجل إقامة دولة عنصرية طائفية على بعضه . والنتيجة المفصلة لذلك كله : انقلاب غرض المشروع الكتائبي إلى ضد .

حزب الكتائب ، أن تجد في هذه الدولة العنصرية الطائفية (المسخ لـ «سوى الضياع الأخير لـ «الليبية» ، هي تعرف أنها لا تستطيع أن تظن الصخر وان «الصخر المطعون» ليس أكثر من أسطورة . وهي تريد المدى اللبناني كله ميداناً لارتداد أممنازاتها ، وتريد معه استمرار الصلة بالداخل العربي لتستمر في باديه الوظيفة التي شكلت على وجودها : الوساطة بينه وبين السوق الغربية . وهي إذ توافق على أن يستحضر حزب الكتائب كل مركبات الإيديولوجية الطائفية معركة الدفاع عن نظامها ، تترك جيدا أنها لا تخفى بالمفصل حربا صليبية وأن الحرب الصليبية لا تجد لها في هذا العصر ... أما الحرب الوحيدة الفعلية التي يتوفر لديها الاستعداد لخوضها فهي «حرب الكفة» ، حرب الحفاظ على الاستقلال ... ومن أجل أن تستمر في الاستقلال يجب أن يكون هناك ما تستقله .. وليس بلجانها إلى جبال الدولة العنصرية الطائفية التي هي المثل الأخير للمشروع الكتائبي تحافظ البورجوازية المسيحية على امتيازاتها .

أما الجيوش الشعبية المسيحية التي يده حزب الكتائب بالعودة إلى عهد الوفرة المادية و «بالصالحات» التي تعينه من «الطغيان» الكثري الإسلامي ، فإن الدولة العنصرية الطائفية سوف تكون طريقه إلى الخراب الكيد .

إذا ما هي الوفرة المادية التي يمكن أن تسبقها دولة تقوم على تقطيع أوصال لبنان البشرية والاقتصادية (فضلا عن الجغرافية) وعلى قطع كل الصلات الاقتصادية بالمنطقة العربية .

وما هي «الصالحات» ، ضد الطغيان الكثري ، التي يمكن أن ترسيها دولة سوف تكون علة وجودها الوحيدة تستمر حالة من العداوة الدائم والمتجدد بينها وبين محيطها مع كل ما يحرقه ذلك من مخاطر واحداثيات .

**لذلك كله قلنا ونقول أنه إذا اتجه المشروع الكتائبي الفاشي نحو الحسم فإن تكون نتيجته سوى الانتحار بالنسبة لكل المصالح التي يمثلها والتي يدعي تمثيلها (مصالح الجمهور الشعبي المسيحي) .**

وإذا كان المشروع الكتائبي يبدو لنا محكوما بأن يندرج من «الارتداد» إلى المارق التاريخي «الانفجار» فمن ندره أنه ما يزال يحتفظ حتى اللحظة بجزء وافر من قواه ورغم الجولات الثلاث التي مضت ، وما هم قائمه اليوم يشيرون بجولات رابعة وخامسة وسابعة .

وما يعني أن علاقة الحركة الوطنية الديمقراطية مع حزب الكتائب، وكل الاحتياطي الفاشي الذي يلقي معه أو يرتبط به، سوف تكون علاقة تصادم مديد ضمن خط صراحي مستقيم لا تشكل لحظة بانه سوف يسفر عن انفجار كيد لبرنامج الكتائب وحولها الفاشية في النهاية .

قد تدفع البلاد المزيد من التنازع الاقتتال الإقليمي الطائفي المتكرر الذي سوف ينمست دائما عن المشروع الكتائبي الفاشي ما دام يملك قوى يستطيع زجها في الحفرة . لكن الجمهور

الذي يشده حزب الكتائب اليوم إليه سوف يكشف بجرئته - وقد بدأ يكشف - أن مشكلته أن نحل لا على قاعدة المشاريع الفاشية ولا بالدوليات العنصرية الطائفية المروعة ... داخل هنا أيضا أن يكون حاسما ألا ضمن الجوى العام لتضال الحركة الشعبية ببرنامجه الوطني الديمقراطي اللبناني ونعت قيادة أجزائها القومية .

## البورجوازية في مواجهة أزمة نظامها السياسي

تجلى الاختلال المتنامق في تركيب النظام السياسي اللبناني منذ أواسط الستينات بأكثر الإشكالات وضوحا في الأزمة العميقة للاضطعاع السياسي الطائفي على صعيد علاقته بالبورجوازية - التي يشكل وكيلها السياسي - من ناحية ، وعلاقته بالجيوش الشعبي الذي لا يزال يدعى سبيله من ناحية ثانية .

ولما كان البرلمان هو المؤسسة الرئيسية للاضطعاع السياسي الطائفي ، فقد جعلت الأزمة هنا على شكل تناقض صراخ بين تركيب البرلمان ودوره التقليدي وبين الحاجة إلى مواجهة المشكلات الناجمة عن التطور الراسمالي للبنان وتنامق قيمته الوطنية واتحاد صراعاته الاجتماعية، مواجهة جيدة .

فما مضى كان الشلل التشريعي والسياسي للبرلمان هو أقصى ما يريده البورجوازية لتزدهر وتنبو في شتات القوي الاقتصادية الخلقية . أما الآن فلم يعد الشلل المذكور وسيلة حماية لتطور راسمالي يزداد تارما وتنامق بمشاكله استخدام .

وفيما مضى كانت علاقة الاضطعاع السياسي الطائفي «بجوهرة» غير البرلمان ركيزة «الامن الاجتماعي والسياسي» الذي وفره للبورجوازية نظامها السياسي الموروث . أما الآن فقد بات اختلال العلاقة المذكورة مصدر انكشاف سياسي لاستغلال راسمالي حرصت البورجوازية على أن تمارسها في الشلل (ظل العلاقات السياسية الطائفية فيها الاقتصادية) .

حيال هذه الأزمة العميقة كان «المخرج» الذي حظي يقول البورجوازية ودعمها ، على امتداد السنوات الماضية، هو ترسيخ الجيوش نحو الحكم الفردي وتركيزه بأكثر الاشكال حدة .

وهكذا .. بتدليل للبرلمان المشلول تشريعا وسياسيا (والذي لم يعد لثله باقي المعالجة) تصف دور السلطة التنفيذية القائمة على مثل الرئاسة - المؤسسة العسكرية - أجهزة الإدارة الرئيسية، بحيث باتت مصدر «التشريع» الفعلي وابتغمت كل السلطة السياسية .

وبعدا «للمفصل الطوري» الذي كان يمارسه الاضطعاع السياسي الطائفي لجمهوره فيما مضى ، نصت الأجهزة القومية للاضطعاع بطور الضبط القسري هذه المرة ، لقوى شعبية مرسلة تولت تفصيلاتها الوطنية والاجتماعية وكافقت على امتداد السنوات الماضية .

لكن الجيوش نحو الحكم الفردي والتمتع زاد الصراعات اهداما على كل صعيد ، لدخل تلك أزمة النظام السياسي طورها الاتحادي الراهن .

واصبح على البورجوازية أن تتلقى ضغوط الاستقطاب السياسية الرئيسية في البلاد : اليسار الفاشي ، وهركست الطائفية المأخضية، هو ترسيخ الجيوش نحو الحكم الفردي .

فماذا كانت محصلة هذه الضغوط على صعيد السلوك السياسي البورجوازية ؟

ما زال تدعيم نهج الحكم الفردي «كمخرج» من الأزمة السياسية . هو الاتجاه السياسي الغالب حتى الآن ضمن صفوف البورجوازية ولدى كتلتها الرئيسية .

وإذا كان هذا النهج يبدو دعوجا - كما تجد للـ بصورة مدونة خلال العام الحالي - على كل المفردات المتكاثرة العنصرية والعسكرية ، فإن البورجوازية التي لم تسلك مساجدا حتى اللحظة بما يوحى أنها تصبغ بؤس الحلول من جدول أعمالها .

صحيح أن الحل الفاشي الكتائبي لا يقدم حروبا عظمى في أزمة نظامها نظرا لمجزءه عن توحيد البلاد حوله ، لذا فالبورجوازية لا تستطيع أن تستمر في ركابها حتى النهاية (نحو المازن أو الانحار ضمن دولة عنصرية طائفية) ... لكن الصحيح أيضا هو أن أوساطا واسعة منها تملكه وما يزال مع الحل المذكور وأصابعه يتساقط يوحى - على الأقل - بأنها ترى في الجولات الكتائبية المتكررة وبها تعميل للتوازنات لا غنى عنها .

من هنا ينبغي القول أنه إذا حتمت البورجوازية نحو قبول أو طلب الحل الليكثتوري آخر، فإن صيغته لن تكون بالطبع صيغة الفاشية الكتائبية بل صيغة الحكم العسكري على الأرجح ، فما تتوفر إمكانات نسبية «للتوحيد» ، وهنا قد تد البورجوازية ما ومن يحس مصالحها دون أن يندرها كلها وهو «يسعى لحمايتها» كما يفعل الشيخ بيار الجليل !

□ إذا كان الاتجاه الغالب حتى الآن في صفوف البورجوازية - على صعيد سلوكها السياسي اليومي - هو اتجاه الاستسلام لنهج الحكم الفردي المتزوج على كل المفردات الديكتاتورية الفاشية والعسكرية ، فإن ذلك لا ينبغي عدم ظواهر أخرى نامة في بعض أوساط البورجوازية ما زالت تدور عن نفسها على شكل تخطيط سياسي حتى اللحظة .

تخطيط تداول المبرطون فيه «مخارج» عديدة أزمة البنا السياسية اللبنانية تلتقي كلها حتى الآن ، على غلاف هذا التي تمثلها ، عند نقطة أساسية مشتركة هي رفض العمل العاسم القائم على تصفية العلاقات السياسية الطائفية له الاضطعاع ونجواها كلها . لكن لذلك لا يلغي أهمية ذلك التخطيط السياسي البورجوازي المشار إليه والذي شرع تحته ميول واتجاهات عديدة :

— فهناك من تلجأ كل الدعوات الرامية إلى تطويع النظام السياسي الراهن للتطورات المستجدة وطنيا واجتماعيا مع الحفاظ على ركائزه الأساسية وللشك من خلال المسألة بصيغة «عدل» لتحقيق التوازن الطائفي وبالصالحات جزئية يجري احتكاكها على قانون الانتخاب وعلى نهج تركيز السلطة التنفيذية والملاحة بين السلطات الثلاث وأوساط الإدارة مختلفا اجزئها .

— وهناك من تلجأ ثانية الاتجاه الذي يلج أصحابه إلى وضع «ميثاق اجتماعي» جديد هو الآن ينظر للـ الوحيد «للشكلة اللبنانية» . هذا الاتجاه يبدو على صيد الشكل ، أكثر تفهما من سواه لأنه يعين الجول الاجتماعي للاروة السياسية، لكنه سرعانا ما يسقط في الوهم من يبدأ بالبحث عن الحل من ضبط الصراع الاجتماعي بالاروة متجاهلا حقيقة أساسية هي أن مواجهة القضية الاجتماعية بالاجتذاب الطوري عملية مستحيلة ، وأن «تنظيم» الصراع الاجتماعي - وهو الهاجس الذي يبدو أنه يلج على أصحاب هذا الاتجاه - لا يمكن أن يتم إلا على المستوى السياسي، مما يطرح مجددا ضرورة تغيير الأثر السياسية للتوازنات الراثة التي نغرها الصراع الاجتماعي وبات يغيب عنها أصلا .

— وهناك من تلجأ لثمة أصوات ترتفع في بعض أوساط مثقبي البورجوازية ، والطائفة الوسطى منها بشكل لاسم دأمية إلى حلول أكثر «جزئية» : من الحديث عن «الآلة الدستورية» ، إلى الدعوة «لتحالف التدين من صانعين ومجال ضد الاضطعاع السياسي» ، إلى إعادة الترميم وبناء نظام ديمقراطي برلماني عصري يستلهم الديمقراطية البورجوازية الغربية .. ألا أنه إذا كانت لهذه الأصوات جبرها بؤر طرح أزمة النظام السياسي على صعيد التفرقة فلها نصاتي بالتفصيل من مسألة وزنها السياسي ضمن البورجوازية وهو أمر يمكن محصلة الطبقة الوسطى أساسا هذه الطبقة التي يؤدي وقومها تحت القهر الاقتصادي والسياسي المتزايد من جانب البورجوازية الكثر وسطها السياسية، إلى فهم عجائبات التصريح السياسي المتشدد

والقصد لدى بعض فئاتها ، والمهنية منها بشكل خاص .

ان هذا التخطيط السياسي البورجوازي ، بما يرافقه من ميول واتجاهات ، يدل تكرارا على الاوضاع المترايد لدى هذه الطبقة بتقدان «الامن السياسي والاجتماعي» الذي كان يوفره لها نظامها السياسي الموروث . مما يجعل أوساطا منها تتفتح ، إلى هذا الحد أو ذاك ، على بعض مشاريع الإصلاح الجزئي الهادفة ادخال بعض التغيير على النظام السياسي القائم مع الحفاظ على مركزاته الجوهري . لذا يمكن توقع نشوء تباينات وتعارضات جزئية بين أجنحة وكتل البورجوازية في رداد فعلها على الأزمة السياسية الطائفية . ولا شك أن هذا التنازع المتزايد على صعيد الاختيارات السياسية ضمن البورجوازية يشكل عنصرا مساعدا على تضاعف ظروف التفتت السياسي المرهلي المطروح ، لا يفرق التفتت في مناخ التخطيط السياسي لدى البورجوازية - رادعها كلفة دفاعها عن نظام سياسي نفخر الأزمة من كل جانب ، هي دون شك أكثر تفهما منها في مناخ وحدة البورجوازية ونعيم قبضها بكل اجنحتها خلف نظام سياسي «زدهر» !

لكن التغيير السياسي المرهلي - بما هو تصفية جذرية للعلاقات السياسية الطائفية شبه الاقطاعية - لن يتم أساسا بفعل التباينات بين كتل البورجوازية أو بزخم التعارضات بين اجنحتها . فالبورجوازية لن تكون قوة التغيير في هذا المجال أو بهذا المعنى ، وإن تتم على احتكاكها أو اكثاف أي جناح منها عملية تصفية العلاقات والمؤسسات السياسية المختلفة . ذلك أن التناقض الرئيسي ليس الآن ، كما لا يمكن أن يكون مستقبلا، تناقضا بين البورجوازية اللبنانية ونظامها السياسي الموروث . أن التناقض الرئيسي يقوم بالضغط بين هذا النظام وبين تحالف الجاهل الكاذبة ممثلا على الصعيد السياسي باليسار ومجموع الأحزاب التقدمية .

لذا فإن الحركة الشعبية تبقى أداة حسم التناقض المذكور وهي ، بنفاسها الوطني والاجتماعي والسياسي المتقدم، الطرف القادر على فرض التغيير السياسي الديمقراطي العلماني مخرجا وحيدا للأزمة السياسية في نهاية المطاف .

## برنامج التغيير السياسي

ينظم برنامج التغيير السياسي المرهلي الذي اعتمدته الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية «والذي شاركت منظمته في صياغته وفي الالتزام به» هدف رئيسي هو : تصفية العلاقات السياسية الطائفية شبه الاقطاعية التي ينضوي عليها التخلل السياسي اللبناني الراهن ، باتجاه إقامة نظام سياسي ديمقراطي واضلا من هذا الهدف الرئيسي وضعت الأحزاب التقدمية برنامجها المرهلي «من أجل إصلاح ديمقراطي للنظام السياسي» ببنسوده السبعة :

١ - إلغاء الطائفية السياسية في مجال التمثيل الشعبي وفي الإدارة والقضاء والجيش .

٢ - إصلاح الديمقراطية للتمثيل الشعبي البرلماني بتعديل قانون الانتخابات الحالية على قاعدة إلغاء الطائفية

السياسية وجعل لبنان كله دائرة واحدة والاخذ بنظام التمثيل النسبي ، ثم تطوير التمثيل النسبي الحالي باتشاه مجالس تمثيلية اقليمية منتخبة في المحافظات والإقضية وإعادة النظر بأوضاع البلديات لجهة اعتماد التمثيل النسبي في انتخاباتها وتعزيز صلاحياتها .

٣ - إصلاح السلطات العامة وتحقيق التوازن بينها على قاعدة مبادئ أساسية أهمها : تكريس الهيئة التمثيلية للشعب مصدرا لكل السلطات - ممارسة الحكم على قدر تحمل المسؤولية - العودة إلى الأصول الديمقراطية البرلمانية في مجال تحديد الصلاحيات وعلاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية وعلاقة الأطراف المكونة للسلطة التنفيذية فيما بينها توفيرا للتوازن المطلوب على هذا الصعيد - لم تامين استقلال السلطة القضائية .

٤ - إصلاح الإدارة باستكمال تحريرها من هيمنة الاقطاع السياسي وتقاليده الضخوع للحكم الفردي ونزع السلطات الاعطائية التي تتمتع بها واخضاعها للرقابة الإدارية - القضائية .

٥ - إعادة تنظيم الجيش باتجاه حصر مهنته في الدفاع عن حدود لبنان واستقلاله الوطني والاضطلاع بمسؤوليته القومية حيال القضية الفلسطينية والقضايا العربية ، ونزع زجه في قضايا الحكم والشؤون الداخلية للبلاد - خضوعه كليا للسلطة السياسية وخضوع قيادة الجيش لسلطة وزير الدفاع الوطني المسؤول عن تنفيذ المهام العامة للوزارة - ثم إزالة الفئود الطائفية والظرفي التي تحول دون فتح باب التطوع في الجيش والانتساب إليه أمام جميع اللبنانيين وإلغاء الطائفية في مجال التنظيم الداخلي للجيش .

٦ - تعزيز الحقوق والحريات الديمقراطية والمهنية في مجالات العمل الحزبي والتنظيم النقابي والنشر والصحافة والحريات الشخصية ومساواة المرأة بالرجل وحقوق التصنع بالجنسية اللبنانية بعيدا عن أي اعتبار عنصري أو لغوي أو سياسي .

٧ - الدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية تصوغ التشريعات الدستورية والنظامية اللازمة لوضع هذه التعديلات الديمقراطية موضع التنفيذ .

## ● إصلاح التمثيل الشعبي : الحلقة الرئيسية في برنامج التغيير السياسي

إذا كانت تصفية العلاقات السياسية الطائفية تنبئ الاقطاعية تشكل الهدف الآخر لبرنامج التغيير السياسي المرهلي ، فإن الميدان الرئيسي لتحقيق هذا الهدف على نحو منتج هو دون شك ميدان التمثيل الشعبي .

ان جدر الطائفية السياسية الشارب في أعمال الحياة اللبنانية لا يخفى أساسا في تلك المبادئ من الدستور التي تنص على أنه «التساو للعدل والوفاء بين الطوائف» يجري وفقا لتوزيع الوظائف العامة بين اللبنانيين على أساس طائفي لا فان التنازع الفعلي الطائفي السياسي لا يمكن أن يتحقق بمجرد إلغاء المدة المذكورة . بل أن استعمال نصيب «الماء الطائفي» يكاد يبدو في الواقع مشدودا إلى نيت من فهم التصور المشكلي الطائفي لا يراها على صعيدها الأساسي اللبوس ولا يلج بالإيمان الفعلي للصراع المسديد الذي تتطلبه عملية تصفيها كليا .

ومع تشديدا على ضرورة إلغاء النص الذي يتضمنه الدستور كركيزة للطائفية ، فإننا نرى القمع الأول للطائفية السياسية في مكان آخر تماما : أنه على وجه الدقة مؤسسة التمثيل الشعبي الرئيسية - البرلمان .

فمن هنا ، من الأخذ بقاعدة التقسيم الطائفي للشعب اللبناني حين يدعى لاتحاد ممثليه السياسيين المستبعد الطائفية السياسية وتستند حياتها وجودها . ان إعادة

تقسيم اللبنانيين عموديا إلى طوائف عند الانتخاب كل أربع سنوات ، هي الوسيلة الرئيسية لطبش اقتسامهم الفعلي إلى طبقات وكتل اجتماعية ذات مصالح فعلية متجانسة أو متنافرة ، ولترسيخ العلاقات السياسية فيما بينهم على أسس سابقة على المرحلة الحالية من تطور لبنان الاقتصادي والاجتماعي .

هذا التقسيم العمودي للشعب إلى طوائف يقتسب قدرته الفائقة على التجرد والاستمرار من خلال ارتباطه بتقسيم «جغرافي - بشري» للبنان إلى دوائر انتخابية كان حجمها يتقرر على الدوام - ضيقا أو اتساعا - في ضوء رفعة النفوذ التي يمكن أن تطلها كتلات عائلية عشائرية ينف على رأس كل منها واحد من شيوخ الاقطاع السياسي الحزبيين للثابة والمناصب عليها منذ نصف قرن .

هكذا يصبح البرلمان مركز التجدد الدائم للطائفية السياسية وبؤرة التوالد الذي لا ينقطع لنسب الاقطاع السياسي . ومن البرلمان تنفض العلاقات المشدودة إلى عهود ما قبل الراسمالية على مجمل الحياة السياسية اللبنانية وتبتلع مختلف مجالاتها .

وإذا كان نظام عملية التمثيل الشعبي قانونا على هذا النحو قد أتى أصلا في ابعاد تركيب سياسي طائفي شبه انطوائي له ويرتكزه الفئود الموروثة في الحياة اللبنانية ، بحيث أن «المنشور» لم يفعل في هذا المجال شيئا سوى أنه بنى على التركيب المذكور وكركس في قانون الانتخاب المعمول به منذ عشرات السنين «مع تعديلات طفيفة بين عهد وآخر» ، فإن قانون الانتخاب الحالي دخل اليوم في تناقض فعلي مع واقع الحياة السياسية وبات قيدا ثقليا على التمثيل الشعبي بعد أن اخذ التركيب السياسي الأصلي الذي بني عليه ، اختلالا عميقا .

في الوقت الذي كان التطور الاقتصادي يسع فيه باتجاه التوحيد النسبي البلاد في ظل هيئة شبكة العلاقات الراسمالية وتضخم المد على حساب الريف ، وفي الوقت الذي أطلقت فيه ازمتا التطور الراسمالي قوى ومصالح اجتماعية جديدة نيل بازدياد إلى الوحدة ، في هذا الوقت بالذات ظل البرلمان - بنظامه الانتخابي الموروث - مشدودا إلى قواعد التمثيل المحلية المشاترة العائلية والطائفية ، يعمل على تزويد هذه المصالح الجاهلية القائمة ، وإعادة تثبيتها وتجاهلها وحرمان كثرية اللبنانيين من أية فرصة جديدة للتعبير عن آرائها وطرح قضاياها ورفع صوتها الداعي إلى التغيير داخل المؤسسات السياسية .

هذا التناقض الأساسي - الذي يجسده فيما قانون الانتخاب - هو الذي يشكل قاعدة شلل البرلمان في ظل العجز المتزايد للاضطعاع السياسي تجاه القضايا المستجدة في المجتمع اللبناني .

فإنما الكثرة الشعبية الجديد المتولدة في خضم كل هذه التطورات والصراعات ، ظل البرلمان بعيد انتاج الاستقلال السياسي لبعض أبناء المملات الاقطاعية السابقة ، الذين لا يتيح لهم العودة إلى البرلمان إلا نيت تطلبه الانتخابي والتزوير الفاحش الذي يفرضه على ارادة الكثرة .

من هنا يتسبب تعميل قانون الانتخاب أولويته ، وتتعدد أيضا اتجاهاته الرئيسية :

١ - أن تصفية الطائفية السياسية في جميع مجالاتها ، هي عملية تغالبية تصد على مرحلة كطائفية ، كما أنها وثيقة الصلة بالتغيرات الاجتماعية في موارز القوى الطائفية والسياسية من طور إلى آخر ، وادخل القوي لتجسدة كبرى في بنيل الطائفية السياسية هو التصدي لها في مجال التمثيل الشعبي بتحريره من قاعدة التوزيع الطائفي كليا ، بحيث يصبح البرلمان مؤسسة سياسية «نيل» للبنانيين بما هم مواطنون منضون في كل اجتماعية - سياسية محددة ذات مصالح مشتركة ، وبالتالي متناقضة بالضبط مع التقسيم الطائفي الراهن الموروث .

ان نزع الصفة الطائفية عن التمثيل الشعبي يشكل عامل تغير للهيئة السياسية اللبنانية المختلفة بأكملها ، ورافعة لكل الإصلاحات الرامية إلى استكمال تصفية الطائفية بما هي نظام كامل

هكذا من الأصل





# جولة الأسبوع

## الاستشرى

### المؤتمر الوطني العام الثاني لجبهة تحرير أرتيريا يَدعو لجبهة وطنية ديمقراطية

صدر مؤخرا ، نص قرارات المؤتمر الوطني الثاني لجبهة تحرير أرتيريا - المجلس الثوري - بعد اختتام مؤتمرها الثاني الذي عقدته في القاطن الحرة من أرتيريا بحضور ٩٤٩ عضواً ، واشترك عدد من الأحزاب والقوى الوطنية العروبة في المؤتمر . وذكر البيان السياسي الختامي ، أن المؤتمر قد اتفقت في ظروف محلية وعالمية معقدة وحامية ، وأن الاستنتاجات التي توصل إليها المؤتمر جاءت نتيجة لدراسة موضوعه وسير البيان الختامي بالنسبة لوضع الثورة . أن الفوارق الهامة التي جرت ولا تزال في أرتيريا منذ سبيل - بربر ١٩٧٤ قد انعكست بصورة مباشرة على أوضاع أرتيريا ، حيث دمج حكاهم الثوبيا بإمبارسهم الجماهير الأرتيرية للانخراط بشكل مزيد في صفوف الثورة .

و أكد البيان الختامي ، أن جبهة خستائق قد حددت مهام عمل بالنسبة للجبهة وإبرازها تعزيز الوحدة الوطنية ، واعتبارها هدفا مركزيا وشهدا لتحقيق النصر ، وبالتالي حسم التقسيم في المساحة الأرتيرية ، وبناء جبهة وطنية ديمقراطية وإيجاد جيش تحرير واحد ، وقادة سياسية واحدة ، اعتمادا على أسلوب الحوار الديمقراطي بين جبهة التحرير ، وقوات التحرير الشعبية قيادة وقاعدة لتحقيق الوحدة الوطنية لقوى الثورة في هذه المرحلة .

ومن أبرز انضامات التنظيمية التي تضمنتها

تضاميا للتبديل العنصري في جنوب أفريقيا ، ومسألة طرد إسرائيل من عضوية الأمم المتحدة وقضية الشرق الأوسط وقبرص والكرتين ، وموروا بالاشكامل الاقتصادية والسياسية الأخرى .

لا ريب أن النصر الدبلوماسي والسياسي الذي حققته منظمة التحرير الفلسطينية في ليبيا يعتبر خطوة جديدة في مسيرة النضال الفلسطيني على كافة الأصعدة ، لا سيما أن القرار ينطوي على فعالية خاصة إزاء سياسة منظمة التحرير الفلسطينية التي تستهدف طرد إسرائيل من الأمم المتحدة ، ويعني أن هناك استجابة قوية لهذه السياسة في مجوعة دول عدم الانحياز ، والتي كانت إسرائيل تنتظر حتى اللحظات الأخيرة جهود الوفد المصري لنضال القرار .

في الوقت الذي تحرك فيه أعضاء الوفد الفلسطيني في المؤتمر من خلف مقاعد الراتين إلى مقاعد أعضاء المؤتمر خلف لافتة كتب عليها منظمة التحرير الفلسطينية ، كان الوفد المصري برئاسة محمود رياض ، وزير الدولة للشؤون الخارجية يحرك بدوره للنضال من مشروعي القرارين الفلسطيني والسوري اللذين ستلان دول عدم الانحياز على غزل وطرد إسرائيل من الأمم المتحدة . وبالرغم أن أحدا في المؤتمر لم يسفرب صفحات الوفد المصري ، بناء على تجربة مؤيدو القصة الأفريقي في كيبالا ، ونظرا لحرص النظام المصري على إنتاج الحل الأميري - الإسرائيلي على جبهة سناء ، إلا أن الموقف المصري أصبح يصبو إلى ، فمهما طلب الوفد السوري برئاسة عبد الحليم خدام وزير الخارجية المؤتمر العمل على إلغاء القرار الصادر عن الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٤٩ والمقاسي يقول إسرائيل عضوا في المنظمة الدولية . فيما أعلن قرارات قمة الرباط لا تؤدي حكومتهم تغيير أن قرارات الوفد المصري أن بالضرورة إلى طرد إسرائيل ، وطلب الوفود

المشاركة بدعم قرارات الرباط ، والجدير بالذكر أن قرارات الرباط تم إلى مسألة الطرد كواحدة من سلسلة طرد مقترحة ضد إسرائيل . لكن وزير الخارجية المصري للشؤون الخارجية ، حين طرد قرار الرباط ، كان يهدف إلى تجميع الملة ، والتعايل على المؤيدين بهدف عدم نشط امكانية إنجاز النسبة الأميري على ليبيا المصرية ، وفي الوقت الذي اشار فيه القن والمراتين السياسيين ، إلى أن النشطر طلبت من القاهرة أن تلتقي بطلبها ضد القرار . واعتبرت تل أبيب موقف مصر في ليبيا تجاه لدى جبهة القاهرة في حسن نواياها تجاه إسرائيل . من هنا فإن التعليلات التي لارت إلى أن مصر ، نجحت في الانخراط الأميري - الإسرائيلي في كيبالا وليما ، وحصلت على العلامة كاملة بدو واضحا وصحيا بويرا جيدة .

أما المصادر الإسرائيلية ، فلها في الوقت الذي كانت ناقش فيه وسوسة الاتفاق اليه مع مصر ، فإن عونها كانت تراقب بعناية جري في مؤتمر ليبيا لدول عدم الانحياز ، ومعبرة أن انخراط قرار الطرد أو حتى مجرد التداول والبلت فيه يعني إمكانية فوزه مجددا في الدورة القادمة للأمم المتحدة ، ونراهن إسرائيل على الموقف المصري الذي بصورة بالغة .

وما جرى حتى الآن داخل مؤتمر ليبيا فإن عدم الانحياز يشير إلى إمكانية موافقة المؤتمر على مشروع قرار يوفق بين الترسون الفلسطيني والسوري وسفمن بركة إ أخرى المطالبة بطرد إسرائيل من الأمم المتحدة . ومن المقرر أن تعمل اللجنة التي تم إنشائها في سوريا وإمبيا وبوغوسلافيا على معالجة هذا القرار .

## تحليل

### ما يقال وما لا يقال حول الحل الأميري التصفوي في سيناء

كما في لعبة الشطرنج ، يحاول كل لاعب التفكير بثلاث خطوات مسبقا - على الأقل - إلى الأيام ، كذلك ما يجري على الجبهة المصرية ، لكن بصورة دراماتيكية ومختلفة . فبينما يفكر الجانب الإسرائيلي بخطوات الهجوم الثلاث ، تفكر القيادة المصرية ، بثلاث خطوات مماثلة . لكن إلى الزواء .. لنسج الصدام ؟!

ومنذ آذار - مارس الماضي ، وحتى الآن ، من الواضح أن الأمور سارت هكذا بين الطرفين ، بتساعده خطوات كيسنجر . وطبعاً هذا ما لا يقال في أجهزة الإعلام المصرية ، التي تخشى إذاعة "صوت فلسطين" من القاهرة ، أكثر مما تخشى المقاطر الحقيقية والجديدة للاتفاقية على جعل أوضاع المنطقة العربية ، وحركة الصراع العربي - الإسرائيلي - الفلسطيني - الإسرائيلي . لا سيما وأن هذه الأجهزة قد اتخذت موقفاً مسبقاً يقوم على إطلاق الشكائم على كل من يعارض الحل الأميري التصفوي . وبالطبع فإن هذا الموقفينها عن مزيد من التفكير في موضوع سبق واتخذت منه رأياً معيناً .

ومن سوء حظ من يتبنون لهذه العقيلة ، فإن هناك كتبه ما لا يقال بعد ، حول الاتفاقية الأميريكية - المصرية - الإسرائيلية ، الأمر الذي يصيبهم ببعض التباس ، بين التفكير بمعولهم ، وتفكيرهم الحالي بخناجرهم وألغامهم ، لأن البعد عن النطق هو القاسم المشترك الأصغر

### الرفيق نايف حواتمة في مهرجان تل الزعتر لتتحد كل الجهود لأحباط الحل الأميريكي التصفوي

شهد مخيم تل الزعتر ، من بعد ظهر يوم ٢١ - ٨ - ١٩٧٥ ، مهرجاناً جماهيرياً طاشداً ، بمناسبة ذكرى مرور أسبوع على استشهاد الشهيد البطل عيسى طالب عيسى . وقد عقد المهرجان الذي حضره الرفيق نايف حواتمة ، الأمين العام للجبهة الديمقراطية ، في رصاف غيرة من أبناء شعبنا الفلسطيني في النض وفضائل المقاومة الفلسطينية ، وممثلين من الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية في ساحة مدرسة بيسان . وحضر المهرجان لوي الشهيد وأقرباءه .

ول بداية المهرجان ، غزمت (شركة الكرم) الرسمية القائمة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أنشيد حماسية ، فيما كانت التلغف نقوى مطالبة بالوحدة الوطنية ، وعلى دهر الحلال الأميريكية الاستسلامية . وقد أكد الرفيق نايف حواتمة ، الأمين العام ، في كلمته التي ألقاها ، أن للنسور الفلسطيني أن ترفع المزل عن النظام الأرمني ، وطالب النظام الأرمني بتنفيذ قرارات الرباط ، واتفاقية القاهرة وعيمان .

### في مختلف أجهزة الإعلام المصرية القروء والمسموعة والمرئية .

قبل كل شيء . يمكن لأي مراقب ، أن يلحظ المفارقة الأساسية . التي تبين حجم الفراجعات ، والتضاربات الحصرية منذ آذار - مارس الماضي وحتى الآن ، مقارنة بالتضاربات على الجانب الإسرائيلي . فمن بين أقوال الدكتور كيسنجر - التي لا تقال في ١٦ - ٨ - ٧٥ أمام الزعماء الصائفة في الولايات المتحدة قوله ، أنه لم يقضب عندما رفضت إسرائيل الموافقة في آذار - مارس الماضي على الشروط التي أصبحت اليوم مستعدة للموافقة عليها ؟!

وإذا ما حللنا هذا الموقف بعقولنا من أحد جوانبه . فإنه يتضح أن نظرة فاحصة للموقف المصري منذ آذار - مارس وحتى الآن ، يدلل على أن مصر بذلت موقتها وتراجعت ، بإيقاعها خطوات لصالح استراتيجية الوزير الصهيوني . وهذه الحقيقة يدعيها كل ما قيل وما يقال بدءاً من الوقائع السياسية الجارية اليومية ، وانتهاء بتصريحات تحسين بشر ، الناطق الرسمي الصحفي في مصر . التي تحمل في مختلف جوانبها تأكيدات لكل ما لا يقال عن خطورة الاتفاقية على مجمل الأوضاع . وهنا تتجلى مشكلة النظام المصري ومآزقه . في معرفة واستنباط وإيجاد التبريرات الكافية لكل ما لا يقال ، عندما يصبح مثلاً تفخيخ المعارضة الإسرائيلية للاتفاقية ، قضية هامة لتبرير الموافقة المصرية . ومع ذلك يبدو أن النظام المصري بحاجة إلى غطاء .

أزاء ذلك يصبح الصبغ عابجري في سيناء وعن الحل الأميري الاستسلامي التصفوي هو الغطاء عينه . وبالمقابل فإن الكلام - على الأقل - وأن كان باصدار بيان ، هو الموقف النقيض والوطني . ومع ذلك فإنه يتضح يوماً بعد آخر أن حجم التذمر على الصعيد الفلسطيني والعربي مما يجري في سيناء يكبر يوماً بعد يوم . لا سيما وأن منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني ، ليسوا وحدهم مسؤولين عن وسفح حد الانحدار المصري السريع ، بل أن على كافة القوى الوطنية والثورية العربية أن تكشف ما لا يقال . وإطلاع الجماهير المصرية . عن كل ما قيل ويقال خارج حدود الإعلام المصري .

سيمون

شد أبناء شعبنا في المخيمات ، ولكد أن الثورة والقة من إمكانية دحر العدوان القادم . ودعا الرفيق الأمين العام ، إلى تصليب منظمة التحرير الفلسطينية بدموة كافة الفصائل للانحدار في جبهة تحرير وطنية موحدة لها جيش تحرير شعبي موحد ، وبليبشيا ديمقراطية موحدة ، ومنظمات جماهيرية موحدة ، وبندقية واحدة ، وصندوق موحد ، من أجل دحر العدواناء وقبر كل المؤامرات .

كما دعا في خطابه الجماهيري في مخيم تل الزعتر ، كافة فصائل حركة التحرير الوطني العربية إلى النضال مع الشعب الفلسطيني ونواة الوطنية لدحر الحل الأميري على كافة الجبهات .

### الرفيق الأمين العام (للصدي) الاسترالية : علائقنا بالقوى الوطنية اللبنانية .. علاقة استراتيجية

ومن جهة أخرى ، أجرى السيد محمد الصديق رئيس تحرير صحيفة «الصدى» التي تصدر باللغتين العربية والإنكليزية في مدينة

سيني باوستراليا مقابلة مع الرفيق نايف حواتمة ، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، وذلك بتاريخ ٢٢ - ٨ - ١٩٧٥ .

واستعرض الرفيق نايف في المقابلة ، أهداف الحملة الكتائبية على مخيمات شعبنا في لبنان والحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية وعلاقة ذلك بالمخطط الأميري - الإسرائيلي لضرب الثورة الفلسطينية .

و أكد الرفيق الأمين العام أن علاقة الثورة الفلسطينية بالاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية ، هي علاقة استراتيجية ثابتة جاءت ولادة نهوض هذه الاحزاب والقوى بالدفاع عن المقاومة والمخيمات الفلسطينية في وجه العدوان والإبادة منذ نيسان ٦٦ وحتى الآن . ودعا الرفيق الأمين العام في مقابله ، القوى الوطنية العربية للصدي للتحول الأميريكية ، وتبديد النضال المسنح والجماهيري لتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة ، وانفراج حق الشعب الفلسطيني بالعودة وتقرير المصير ، والاستقلال الوطني ، على أساس الالتزام البديلي بالبرنامج الوطني المرحلي للثورة ومنظمة التحرير الفلسطينية .

### المنظمات العربية في فرنسا تدعو لدحر الحل الأميري

دعا عدد من المنظمات العربية ، في بيان أصدرته في باريس يوم ١٦ - ٨ - ٧٥ كاهة القوى الوطنية العربية لكي تقف صفا واحدا في وجه خطوة الحل الأميريكي النصوبة الانهزامية على جبهة سناء ، وطالبت بالمسك بقرارات الرباط .

ووقع على البيان : منظمة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - فرنسا ، الجبهة القومية (اليمين الديمقراطية) - فرنسا ، الحزب الشيوعي اللبناني - فرنسا ، الحزب الشيوعي السوري - فرنسا ، الحزب الشيوعي الأردني - فرنسا .

## صدر حديثاً عن دار ابن خلدون إسرائيل والتسوية

ذكر بلاغ عسكري للجبهة الشعبية لتحرير عمان ، أن قوات الثورة ، قد أصابت قيس الزواوي بجرع بليغة ، إثر الهجوم الذي شنته قوات الذوار على مراكز قوات العدو الاجنبية في ظفار .

والجدير بالذكر ، أن قيس الزواوي وزير خارجية مسقط ، وفهد بن عيود نائب وزير الدفاع ووزير الداخلية في مسقط كانوا بجولة تفقدية لقوات الفرو الإيرانية والأردنية وأقارنته في منطقة ظفار .

### أصابة وزير خارجية مسقط على أيدي ثوار عمان

تذكر بلاغ عسكري للجبهة الشعبية لتحرير عمان ، أن قوات الثورة ، قد أصابت قيس الزواوي بجرع بليغة ، إثر الهجوم الذي شنته قوات الذوار على مراكز قوات العدو الاجنبية في ظفار .

والجدير بالذكر ، أن قيس الزواوي وزير خارجية مسقط ، وفهد بن عيود نائب وزير الدفاع ووزير الداخلية في مسقط كانوا بجولة تفقدية لقوات الفرو الإيرانية والأردنية وأقارنته في منطقة ظفار .

## هكذا من الأصل